

تقييم مدى ملائمة مؤشرات الأداء المالي بشركات التأمين المصرية في ضوء التطبيق المرتقب لمعيار IFRS17 (عقود التأمين) دراسة ميدانية

إعداد

الباحث / سامح سالم عوض سالم
مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
جامعة مدينة السادات

إشراف

الأستاذ الدكتور/ رمضان عبد الحميد الميهي
استاذ المحاسبة المتفرغ
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

ملخص البحث:

استهدف البحث دراسة أهم المشكلات وأوجه القصور في إطار المحاسبة الحالي لعقود التأمين وتقييم مدى ملائمة مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في شركات التأمين المصرية في ضوء التطبيق المرتقب لمعيار عقود التأمين IFRS17، بالإضافة الى التعرف على أهم الآثار المترتبة على تطبيق المعيار على مؤشرات الأداء المالي في شركات التأمين، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من مراقبي الحسابات ومعدّي القوائم والتقارير المالية في شركات التأمين المصرية، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام الاختبارات الإحصائية الوصفية واختبار مان ويتني Mann-Whitney Test لعينتين مستقلتين للتعرف على الفروق بين آراء عيني الدراسة بشأن تساؤلات البحث، بالإضافة الى استخدام أسلوب الانحدار Regression Analysis للكشف عن وجود تأثير محتمل للمعيار على مؤشرات الأداء المالي.

وتوصلت الدراسة الميدانية إلى عدم وجود اختلافات جوهرية بين آراء عيني الدراسة بشأن المشكلات وأوجه القصور في إطار المحاسبة الحالي لعقود التأمين، فضلا عن اتفاق عيني الدراسة بشأن دور معيار IFRS17 في تحسين عملية قياس عقود التأمين، وعلى الجانب الآخر اختلفت عيني الدراسة بشأن مدى كفاية وملائمة مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في شركات التأمين المصرية، وأخيرا اتفقت آراء عيني الدراسة على وجود تأثيرات هامة لتطبيق المعيار على مؤشرات الأداء المالي في شركات التأمين.

Abstract:

The research aimed at studying the most important problems related to the current insurance contracts' accounting framework. It also evaluate the appropriateness of the financial performance indicators used in Egyptian insurance companies in light of the expected application of the IFRS17. Moreover, it identifying the most important effects of IFRS17 on financial performance indicators in Insurance companies, by conducting a field study on a sample of auditors and preparers of financial statements and reports in the Egyptian insurance companies. To achieve

the objectives of the research, descriptive statistical tests and the Mann-Whitney Test for two independent samples were used to identify the differences between the opinions of the two study samples regarding the research questions, in addition to using the Regression Analysis method to detect a possible impact of the standard on the financial performance indicators.

The field study concluded that there are no significant differences between the two study samples' opinion regarding the problems and deficiencies in the current accounting framework for insurance contracts, as well as the agreement of the two study samples regarding the role of IFRS17 standard in improving the process of measuring insurance contracts. On the other hand, the two study samples differed regarding the adequacy and appropriateness of indicators, the financial performance used in the Egyptian insurance companies. Finally, the opinions of the two study samples agreed on the existence of important effects of the application of the standard on the financial indicators in insurance companies.

أولاً: الإطار العام للبحث:

١- مقدمة البحث:

تعرضت شركات التأمين المصرية لموجة من الاضطرابات بسبب عدد من الظروف الاقتصادية كان آخرها تحرير سعر صرف الجنية المصري ما نتج عنه ارتفاع قيمة المطالبات مع ثبات قيمة الاقساط الأمر الذي أثر بشكل كبير على عملية التقرير المالي في شركات التأمين الأمر الذي يفرض ضرورة تحديث أطر المحاسبة والرقابة المالية على هذه الشركات (غالي، ٢٠١٨).

وفي ضوء التغيرات المستمرة في سوق التأمين والضغط المتواصل وظهور عدد كبير من منتجات التأمين وتنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين صدرت العديد من المعايير والتحديثات على تلك المعايير لمعالجة المشاكل المحاسبية التي تتعلق بالقياس والإفصاح عن منتجات التأمين، حيث أصدرت لجنة معايير المحاسبة معيار التقرير المالي الدولي IFRS4 الخاص بالمحاسبة عن عقود التأمين والذي يقابله معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧)، وقد تم تعديل هذا المعيار عام ٢٠١٥ ليتلاءم مع معيار التقرير المالي الدولي IFRS4 في ضوء القوانين والتشريعات السائدة في السوق المصري، غير أن هذا المعيار واجه العديد من المشكلات، الأمر الذي دفع لجنة معايير المحاسبة إلى اصدار معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 "عقود التأمين"، وهو بمثابة المرحلة الثانية للمعيار السابق والذي يستهدف القضاء على الصعوبات والتحديات التي واجهت تطبيق متطلبات معيار IFRS4، حيث أدخل المعيار تغييرات غير مسبقة على نمط العرض التقليدي الذي يتبناه معيار المحاسبة الدولي رقم (١) سواء على قائمة المركز المالي أو الدخل الشامل الآخر، ويبدأ التطبيق الفعلي للمعيار من العام ٢٠٢٣، وذلك بعد فترة التطبيق الاختياري التي حددتها لجنة المعايير وهي بمثابة تمهيد لتطبيق المعيار (إبراهيم، ٢٠١٨؛ سلامة، ٢٠١٧؛ KPMG, 2018).

وفي إطار الاهتمام بعملية قياس الأداء لفهم أنشطة الشركات وإدارتها وتحسينها، تخضع مؤشرات قياس ومراقبة أداء شركات التأمين للعديد من المؤثرات الداخلية والخارجية نظرًا لوجود تعديلات خارجية كبيرة في لوائح شركات التأمين، مثل EU Solvency II والتي لا يمكن تجاهل تأثيرها على مؤشرات قياس الأداء، الأمر الذي أدى إلى اختلافات كبيرة في مقاييس ومؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين وتباين المعلومات الناتجة عن أنظمة القياس المستخدمة (Kai, et al, 2017).

٢- مشكلة البحث:

أصدر مجلس معايير المحاسبة (IASB) معيار التقرير المالي الدولي IFRS4 كإضافة جديدة تسهم في إثراء المعالجات المحاسبية لعقود التأمين، وعلى الرغم من المميزات العديدة التي قدمها المعيار إلا أنه واجه العديد من الانتقادات أهمها:

١. عدم القابلية للمقارنة بسبب تطبيق المعيار على كافة الشركات العاملة في مجال التأمين حتى ولو لم يكن جوهر نشاطها هو التأمين.
 ٢. قيام الشركات متعددة الجنسية بتطبيق سياسات محاسبية مختلفة في فروعها الأجنبية على نفس عقود التأمين والتي تم الاكتتاب فيها في دول مختلفة
 ٣. عدم توحيد أسس القياس في شركات التأمين واختلاف المعالجات المحاسبية للعقود بشكل جوهري.
 ٤. قياس عقود التأمين بالاعتماد على افتراضات غير محدثة مما ينتج عنه معلومات تفتقر للدقة بشأن التدفقات النقدية المستقبلية.
 ٥. عدم مراعاة القيمة الزمنية للنقود عن قياس التزامات العقود.
 ٦. عدم تقديم معلومات متكاملة وملائمة عن مصادر الربح المعترف به من عقود التأمين.
- وللتغلب على تلك التحديات أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار IFRS17 "عقود التأمين"، حيث يعد هذا المعيار نقلة جوهريّة في تاريخ نشاط التأمين لما يتضمنه من تغييرات وتعديلات من شأنها أن تغير طرق وسياسات المحاسبة عن عقود التأمين وتقديم معلومات أكثر دقة وملائمة عن ربحية الشركات من عقود التأمين والتأثير على كافة مؤشرات الأداء لشركات التأمين، الأمر الذي يسلط الضوء على عدم كفاية أو ملائمة مؤشرات تقييم الأداء المالي الحالية المستخدمة من قبل شركات التأمين المصرية في ضوء التغييرات التي أدخلها معيار IFRS17 على محاسبة عقود التأمين.
- وفي ضوء ما سبق تتجسد مشكلة الدراسة في عرض وتحليل متطلبات قياس عقود التأمين في ضوء معيار IFRS17، ومدى تأثيرها على ملائمة مؤشرات تقييم الأداء المالي الحالية في شركات التأمين المصرية، ومن ثم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ١- ما هي أهم المشكلات وأوجه القصور في المعيار الحالي لعقود التأمين IFRS4 والمعيار المصري رقم ٣٧؟
- ٢- ما هو دور معيار IFRS17 في تطوير المحاسبة عن عقود التأمين في شركات التأمين المصرية؟
- ٣- ما مدى ملائمة مؤشرات تقييم الأداء المالي الحالية بشركات التأمين المصرية في ضوء تطبيق معيار IFRS17؟
- ٤- ما هي الآثار المحتملة لتطبيق معيار IFRS17 على مؤشرات تقييم الأداء المالي لشركات التأمين؟

٣- أهداف البحث:

يتمثل الهدف العام من للبحث في تحليل مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في شركات التأمين المصرية لتقييم مدى ملائمة تلك المؤشرات في ضوء طرق وسياسات قياس عقود التأمين في ظل تطبيق معيار IFRS17، ويمكن تحقيق الهدف العام من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- ١- الكشف عن أهم المشكلات وأوجه القصور في المعيار الحالي لعقود التأمين IFRS4 والمعيار المصري رقم ٣٧.
- ٢- دراسة وتحليل دور معيار IFRS17 في تطوير المحاسبة عن عقود التأمين في شركات التأمين المصرية؟
- ٣- التعرف على أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي في شركات التأمين المصرية في ظل المعايير التنظيمية والمحاسبية؟
- ٤- الكشف عن مدى ملائمة مؤشرات تقييم الأداء المالي الحالية بشركات التأمين المصرية في ضوء تطبيق معيار IFRS17؟
- ٥- دراسة وتقييم الآثار المحتملة لمعيار IFRS17 على مؤشرات الأداء المالي في شركات التأمين المصرية.

٤- أهمية البحث:

في سياق اهتمام الباحثين والأكاديميين وتوالي الأحداث المهنية والمعايير المحاسبية التي ترتبط بعقود التأمين تتجسد أهمية الدراسة فيما يلي:

١/٤- الأهمية العلمية:

- حداثة معيار التقرير المالي الدولي IFRS17، إذ أن المعيار لا يزال في مرحلة الاعداد للتطبيق ويصبح تطبيقه إلزامياً بداية من عام ٢٠٢٣.
- ندرة الدراسات الأكاديمية المتخصصة وخاصة العربية التي تناولت آليات قياس عقود التأمين في ضوء معيار IFRS17 وتأثيرها على عملية تقييم الأداء المالي لشركات التأمين خاصة في البيئة المصرية.
- اهتمام العديد من الأكاديميين والجهات البحثية بنتائج التطبيق المرتقب لمعيار IFRS17 على المستوى الدولي وذلك في إطار التخطيط الذي يشهده قطاع التأمين في معالجة عقود التأمين محاسبياً وعملية التقرير المالي وتأثيرها على المؤشرات المالية للشركات وصعوبة تقييم أدائها المالي.

٢/٤- الأهمية العملية:

- الدور الحيوي الذي يقدمه قطاع التأمين في الاقتصاد المصري، إذ يعد قطاع التأمين أحد أهم قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية لما يوفره من موارد لدعم الاستثمار في السوق المصري.
- تسهم الدراسة في تحفيز الجهات الرقابية والتنظيمية خاصة (الهيئة العامة للرقابة المالية) لحث شركات التأمين على تطوير مؤشرات تقييم أدائها المالي وفقاً لمتطلبات معيار IFRS17.

٥- فروض البحث:

في ضوء عرض مشكلة البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه، وفي إطار عرض الدراسات السابقة يمكن اشتقاق فروض الدراسة كما يلي:

- ١- لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم بشأن الأهمية النسبية لمشكلات وتحديات المعيار الحالي لعقود التأمين IFRS4 والمعيار المصري رقم ٣٧.
- ٢- لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم بشأن دور معيار IFRS17 في تحسين إطار المحاسبة عن عقود التأمين في شركات التأمين المصرية.
- ٣- لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم بشأن الأهمية النسبية لمؤشرات الأداء المالي بشركات التأمين المصرية في ضوء التطبيق المرتقب لمعيار IFRS17.
- ٤- لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم بشأن التأثير المحتمل لمعيار IFRS 17 على مؤشرات الأداء المالي بشركات التأمين المصرية.

٦- تقسيمات البحث:

أولاً: الإطار العام للبحث.

ثانياً: الإطار النظري للبحث.

ثالثاً: الدراسة الميدانية بشركات التأمين المصرية.

ثانياً: الإطار النظري للبحث:

١- الإطار المحاسبي لعقود التأمين في ضوء معيار التقرير المالي الدولي IFRS17.

أدى غياب معيار موحد للمحاسبة عن نشاط التأمين إلى اختلاف وتباين الأسس المستخدمة في المحاسبة عن عمليات التأمين والتي تتمتع بطبيعة خاصة من حيث الشكل والمضمون، الأمر الذي أدى إلى إنتاج قوائم مالية ومعلومات تفتقر إلى الدقة والتماثل وصعوبة في المقارنة وبالتالي غياب الشفافية في القوائم المالية لشركات التأمين وعدم قبول مستخدمي القوائم المالية لتلك المعلومات، وفي هذا السياق عانى قطاع التأمين من العديد من المشكلات بشأن القياس والإفصاح المحاسبي في حقبة ما قبل معايير التقرير المالي الدولي IFRS حيث خضع نشاط التأمين للعديد من المعايير والمعالجات المحاسبية المختلفة (عبدالحليم، جار الله، ٢٠١١).

١/١-مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين في ضوء معيار 4 IFRS:

قدم مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار IFRS4 عام ٢٠٠٤ ليكون معيار موحد، من ثم يتم تطبيقه بشكل موسع على مستوى العالم لتوحيد الممارسات المحاسبية الخاصة بعقود التأمين، وعلى الرغم من النقلة الكبيرة التي حققتها المعيار في مجال المحاسبة عن عقود التأمين من حيث القياس والاعتراف وتحسين ممارسات الإفصاح إلا أن المعيار عانى من العديد من أوجه القصور التي استلزمت إصدار مرحلة ثانية من المعيار لمعالجة هذه المشكلات التي شابته المعيار، وجاءت أهم المشكلات في المعيار على النحو التالي (IFRS 17, 2018)

- مازالت شركات التأمين تستطيع قياس عقود التأمين المماثلة في الخصائص بسياسات محاسبية مختلفة، وتؤدي هذه الممارسات الناشئة عن عقود التأمين في دولة ما إلى خلق انحرافات في النماذج التي تستخدمها صناعة التأمين ومعيار IFRS4 المطبقة في الصناعات الأخرى، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى الحد من إمكانية عقد المقارنات بين قطاع التأمين والقطاعات الأخرى.
- الحد من إمكانية المقارنة بين شركات التأمين في نفس الدولة.
- الحد من إمكانية المقارنة بين شركات التأمين والشركات في القطاعات المختلفة.
- عدم تحديث التقديرات المحاسبية.
- صعوبة التعرف على مسببات الأرباح الرئيسية
- تحديد معدلات الخصم اعتماداً على الاستثمار

وفي هذا السياق اتفقت دراسة (غالي، ٢٠١٨) مع الدراسة السابقة من حيث أوجه القصور في معيار عقود التأمين IFRS4، حيث أشارت الدراسة أن هناك العديد من الأسباب لإيجاد مرحلة ثانية من المعيار على النحو التالي:

- ١- سمح المعيار كونه معيار مؤقت لشركات التأمين باستخدام مجموعة مختلفة من المعالجات المحاسبية لعقود التأمين بما يتلاءم مع متطلبات الإطار المحاسبي الحالي المطبق، الأمر الذي أنتج العديد من الاختلافات عبر التشريعات المختلفة وصعوبة فهم ومقارنة نتائج قطاع لتأمين من قبل الأطراف ذات العلاقة.
 - ٢- ظهور تحديات في عملية قياس عقود التأمين بسبب طول أجل هذه العقود وتعقد المخاطر الخاصة بها علاوة على احتواء عقود التأمين على مكونات استثمار.
 - ٣- عدم تحديث البيانات المالية لشركات التأمين بشكل دوري بشأن قيمة الالتزامات التأمينية والمخاطر الناتجة عن التغييرات في البيئة الاقتصادية مثل تقلبات أسعار الفائدة.
- ومن ثم استنتجت الدراسة أن المعيار لم يلبي كافة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي كانت الهدف من تطبيق المعيار وذلك نتيجة وجود تسوية محاسبية بين الأصول والالتزامات نتيجة تركيز متطلبات المعيار على عملية التسجيل المحاسبي للالتزامات التأمينية والتي تخضع للمعايير المحلية بالإضافة إلى إدخال العديد من التعديلات مثل محاسبة الظل واختبارات كفاية الالتزامات.
- بالإضافة إلى ما سبق أشارت دراسة (APR, 2018) أن معيار IFRS4 يعتبر معياراً مؤقتاً سمح للشركات بالاستمرار على نفس السياسات المحاسبية الحالية لعقود التأمين، وحيث أن كل دولة طورت إطارها الملائم لعمليات التأمين فقد أدى تطبيق المعيار إلى تباين الممارسات المحاسبية الخاصة بعقود التأمين وطرق التقييم داخل كل دولة، وبالإضافة إلى ما سبق فقد أدى هذا الاختلاف إلى محدودية القابلية للمقارنة وتوقيت ظهور الأرباح الخاصة بأنشطة التأمين بين الدول وبين الشركات في نفس الدول حيث أن المعايير المحلية تسمح باختيار المدخل الملائم لكل شركة.
- كما لخصت دراسات كل من (النجار، ٢٠١٩؛ إبراهيم، ٢٠١٨) المشكلات التي تواجه معيار IFRS4 على النحو التالي:

- وضع سياسات اختيارية للشركات للحد من الاختلافات في محاسبة عقود التأمين وليس القضاء على هذه الاختلافات بشكل قاطع.

- لا يلزم المعيار شركات التأمين بفصل خدمات الضمان أو المشتقات الضمنية كما أنه لا يلزم الشركات بتجميع عقود التأمين.
- عدم وجود سياسة موحدة لتجميع عقود التأمين لأغراض القياس.
- لا يوجد أساس للقياس نظرا لاختلاف المعالجات المحاسبية.
- استخدام الشركات للتقديرات الحالية والبعض يستخدم تقديرات مجمدة لا يتم تحديثها للتدفقات النقدية المستقبلية.
- السماح باستخدام معدلات خصم تاريخية، استخدام معدلات خصم تحددها السلطات، استخدام معدلات خالية من المخاطر في حين نجد شركات لا تستخدم معدلات خصم على الإطلاق
- لا يلزم المعيار الشركات بمتطلبات عرض محددة لأصول والتزامات عقود التأمين والسماح بإجراء تسوية بين الأصول والالتزامات الخاصة بعقود التأمين وعرض المبلغ الصافي.
- عدم إمكانية توحيد عرض الإيرادات التأمينية.
- لا يوجد سياسات موحدة لعرض وقياس الإيرادات.
- وجود العديد من المشكلات التي تتعلق بمعالجة تكاليف الاستحواذ وتقييم الأصول والالتزامات وتكوين المخصصات لمواجهة مخاطر التأمين وإعادة التأمين.

٢/١- طبيعة وأهداف ونطاق معيار عقود التأمين IFRS17:

- في سياق عرض المشكلات التي تحيط بتطبيق معيار IFRS 4 أطلق مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB مشروعاً جديداً يمثل في اعداد مرحلة ثانية من معيار عقود التأمين لمعالجة كافة المشكلات التي شابت المعيار IFRS 4 وإدخال العديد من التحسينات على عملية القياس ومتطلبات الإفصاح وهو ما أطلق عليه المجلس IFRS 17 والذي يعد نقلة جوهرية في تاريخ نشاط التأمين.
- وقد بينت دراسة (النجار، ٢٠١٩) أن مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال إصدار معيار IFRS17 استهدف تحقيق بعض الأهداف يمكن إيجازها على النحو التالي:
- ١- استبدال معيار IFRS4 والذي يعد الإطار الحالي للمحاسبة عن عقود التأمين بمعيار IFRS17 لمعالجة مشكلات المعيار الحالي.
 - ٢- وضع أسس واضحة ومتسقة للقياس والإفصاح والعرض لمعلومات عقود التأمين لتحسين قابلية تلك المعلومات للمقارنة.
 - ٣- الحد من الممارسات المتباينة للمحاسبة عن عقود التأمين من خلال تحقيق التوافق مع المعايير الدولية الأخرى لتحسين ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية.
 - ٤- إضفاء الثقة على القوائم والتقارير المالية الصادرة عن شركات التأمين من خلال تقديم معلومات أكثر شفافية بشأن:
- تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الخدمات التأمينية والأرباح الناتجة عن استثمار أموال أقساط التأمين المحصلة من العملاء.
 - المخاطر التأمينية التي تتعرض لها شركات التأمين الناتجة عن إصدار العقود.
 - آثار إصدار عقود التأمين على مؤشرات الأداء الرئيسية لشركات التأمين.
- كما أضافت دراسة (شحاتة، ٢٠١٩؛ Mignolet، 2017) أن الهدف الرئيسي للمعيار يتبلور في توحيد المعالجات المحاسبية للعقود الواقعة في نطاق المعيار من خلال وضع وتحديد مبادئ وأسس موحدة للاعتراف بالأصول والالتزامات وتقديم طرق قياس محددة بناء على معطيات السوق الحالية بالإضافة إلى آليات واضحة للعرض والإفصاح لتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين.
- وقد أشارت دراسة (PWC, 2017) أن هذا المعيار يعد ملائماً ليس فقط للشركات التي تم تصنيفها على أنها شركات تأمين ولكن أيضاً لكافة المنشآت التي تصدر منتجات تأمينية ينطبق عليها تعريف المعيار لعقد التأمين وعلى سبيل المثال فإن بعض شركات الهواتف والاتصالات تقدم أحياناً حماية للعملاء ضد السرقة والتلف أو خسارة الهواتف المبيعة وبالتالي تحقق هذه العقود الشروط الواجبة لاعتبارها عقود تأمين وفي هذا السياق اختلف

معيار IFRS 17 عن معيار IFRS 4 والذي ركز نطاقه على شركات التأمين وليس أنشطة التأمين في حد ذاتها ، وفي هذا السياق أشارت دراسة كل من (شحاته، ٢٠١٩؛ KPMG, 2020) أن معيار عقود التأمين IFRS 17 ينطبق على:

- ١- عقود التأمين التي تصدرها الشركة.
- ٢- عقود إعادة التأمين التي تصدرها أو تحتفظ بها الشركة.
- ٣- عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية بشرط أن تكون الشركة مصدرة لعقود تأمين.
- ٤- عقود الضمان المالي بشرط استيفاء عقد التأمين.
- ٥- عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة.

٣/١- تحليل متطلبات تقييم أصول والتزامات نشاط التأمين في ضوء IFRS 17

في ظل تعدد وتنوع المنتجات التأمينية المقدمة من شركات التأمين وتوجه معيار IFRS 17 نحو نشاط التأمين وليس الكيان الذي يقدم أو يزاوّل النشاط كان لا بد من وجود منهجية واضحة لفصل وتجميع عقود التأمين لأغراض الاعتراف وفقاً للمعيار، حيث تحتوي بعض عقود التأمين على مكونات غير تأمينية وبالتالي يجب إزالتها من العقد ولكن يجب توافر بعض الشروط، وعلى الجانب الآخر أشار المعيار إلى ضرورة تجميع العقود المتشابهة في طبيعتها من عدة جوانب لإزالة التعقيدات التي تكتنف المحاسبة عن تلك العقود وإنتاج معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

أ- متطلبات تحليل (فصل) مكونات عقد التأمين في ضوء معيار IFRS 17:

أشار معيار IFRS 17 في فقراته (١٠، ١١، ١٢، ١٣) أن عقد التأمين قد يتضمن مكون أو أكثر من المكونات غير التأمينية والتي قد تخضع لمعيار آخر، ومن ثم فإن الشركة قبل القيام بالمحاسبة عن تلك العقود وفقاً لمعيار IFRS 17 يجب أن تقوم بتحليل عقود التأمين لتحديد ما إذا كان هناك أي مكونات يجب فصلها، وفي هذا السياق يميز معيار IFRS 17 بين ثلاثة أنواع من المكونات غير التأمينية والتي يجب معاملتها بشكل منفصل عن العقد وهي كما يلي (غالي، ٢٠١٨)

- ١- المشتقات الضمنية.
 - ٢- مكون استثمار.
 - ٣- التزام الشركة بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية يمكن تمييزها بشكل منفصل.
- والجدير بالذكر أن معيار IFRS 17 قد وضع حدود لتفكيك عقود التأمين واقتصر على المكونات السابقة لفصلها ومنع فصل أي مكونات أخرى بشكل اختياري ويكمن التبرير المنطقي لهذا الحظر في تجنب التعقيدات المحاسبية التي قد تؤثر سلباً على توفير معلومات تخص التدفقات النقدية لهذه المكونات الأمر الذي يمكن أن يؤثر على مصداقية وموثوقية المعلومات المقدمة للأطراف ذات العلاقة وتعقيد عملية المقارنة بين شركات التأمين وبعضها فضلاً عن التكاليف الباهظة المطلوبة للقيام بذلك (سلامه، ٢٠١٧).

■ **المشتقات الضمنية:** أشارت دراسة (الكبيسي، ٢٠١٨) أن المشتقات الضمنية هي أدوات مالية أو أي عقود تقع في نطاق معيار IFRS 9 أو معيار ٢٦ المصري المعدل عام ٢٠١٥ ويجب أن تستوفي هذه المشتقات الشروط التالية:

- ١- تتغير قيمتها بالاعتماد على بعض المتغيرات مثل معدل فائدة أو سعر عملة أجنبية معين أو مؤشر أسعار محدد أو تغير صرف عملة أجنبية محددة بشرط أنه في حالة المتغير غير المالي لا يكون هذا المتغير خاصاً أو مرتبطاً بأحد أطراف العقد.
- ٢- لا تتطلب صافي استثمار مبدئي أو تتطلب صافي استثمار مبدئي أقل من المطلوب للأنواع الأخرى من العقود التي يتوقع أن تتأثر بالتغيرات في عوامل السوق.
- ٣- أن تكون هذه المشتقات سوف يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

ووفقاً لمتطلبات معيار IFRS 9 يتم قياس المشتقات الضمنية بعد فصلها بالقيمة العادلة والاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الأرباح والخسائر، وهنا تتجلى فلسفة المعيار في عدم تمكين الشركات من تضمين مشتقة ضمنية في عقد مضيف غير مشتق وبالتالي التأثير على مصداقية المعلومات المحاسبية

وقابليتها للمقارنة ، وهنا يمكن الإشارة إلى أن المعيار IFRS17 يختلف عن المعيار IFRS4 في أن الشركة ليس لديها خيار فصل المشتقات الضمنية عن عقد التأمين مالم تحقق الشروط الواردة في معيار IFRS9 أو IAS39 (الأدوات المالية) والمحاسبة عنهم بشكل منفصل، وعلى العكس من ذلك لا يسمح معيار IFRS17 أيضا للشركات بتجنب الفصل وفق معيار IFRS9 أو IAS39 والمحاسبة عن العقد كامل كعقد تأمين، حيث عندما تتوفر الشروط الواجبة للفصل وجب فصل المشتقات الضمنية عن العقد والعكس صحيح

▪ **مكونات الاستثمار:** أشارت دراسة (شحاتة، ٢٠١٩) أن مكون الاستثمار هو المبلغ الذي تكون الشركة التأمينية أو مصدر العقد ملتزم بسداده إلى المؤمن له في كافة الأحوال سواء تحقق الحدث المؤمن ضده أم لا، وبالتالي يصبح هذا المكون مميّزا عن عقد التأمين ويمكن فصله ولكن يجب أن يستوفي الشروط التالية:

- ١- عندما يكون مكون الاستثمار وعقد التأمين غير مرتبطين بدرجة كبيرة، ويكون مكون التأمين ومكون الاستثمار مرتبطين إذا تغيرت قيمة مكون الاستثمار مع التغيرات في قيمة مكون التأمين ومن ثم تكون الشركة غير قادرة على قياس أحدهما بدون الأخذ في الاعتبار المكون الآخر.
- ٢- يكون مكون التأمين والاستثمار على درجة عالية من الارتباط إذا كان حامل الوثيقة لا يستطيع الاستفادة من أحد المكونين دون الآخر.

ويستخلص الباحث أنه إذا كان لا يمكن تمييز مكون الاستثمار في العقد بشكل منفصل عن مكون التأمين فإن كامل العقد يتم التعامل معه كعقد تأمين ويطبق عليه معيار IFRS17 ، أما إذا تم تمييز مكون الاستثمار بشكل منفصل في هذه الحالة يعتبر أداة مالية ويطبق عليه معيار IFRS9 ، ويمكن الإشارة هنا أن المعيار قد استهدف استخلاص كافة الأنشطة التأمينية وتمييزها عن الأنشطة الأخرى والتي تخضع لمعايير محاسبية أخرى من أجل تصفية المعلومات المقدمة لمستخدمي القوائم المالية واقتصارها على نشاط التأمين للتمكن من تقييم أداء الشركات وإمكانية إجراء المقارنات مع الشركات والسنوات المالية الأخرى.

▪ **التزام الشركة بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية يمكن تمييزها بشكل منفصل:**
في الخطوة الثالثة لتفكيك مكونات عقود التأمين وفصل المشتقات الضمنية والمكونات الاستثمارية عن العقد المضيف فإن شركة التأمين يجب عليها تمييز وفصل أي تعهد بتحويل سلع وخدمات غير تأمينية إلى حامل الوثيقة وتعتبر هذا التعهد بالسلع والخدمات مميّز إذا كان الشخص المحول إليه هذه السلع والخدمات يستطيع الانتفاع منها إما بشكل منفرد أو مع مجموعة الموارد الأخرى المتاحة بسهولة ، وعلى الجانب الآخر تكون هذه السلع والخدمات غير مميزة بذاتها إذا كانت المخاطر والتدفقات النقدية الخاصة بهذه السلع والخدمات مرتبطة ارتباط وثيق بالمكون التأميني وأن تكون الشركة تقدم خدمات هامة بالاعتماد على إدخال سلع وخدمات غير تأمينية في عقد التأمين (سلامه، ٢٠١٧).

وقد أشارت دراسة (PWC, 2017) أنه في حالة استطاعت الشركة فصل التعهدات بتحويل السلع والخدمات وتمييزها أن تطبيق عليها الفقرة (٦) من معيار IFRS15 وبالتالي يجب على الشركة توزيع التدفقات النقدية على المكون التأميني والمحاسبة عن التعهدات بتحويل السلع والخدمات بشكل منفصل.

ب- متطلبات جميع عقود التأمين لأغراض الاعتراف والقياس في ضوء معيار IFRS17:
أدخل معيار IFRS17 العديد من التحسينات على المحاسبة عن عقود التأمين التي أدت إلى الحد من التباين في نتائج شركات التأمين، ولكن على الجانب الآخر اقترن هذا المعيار بالعديد من التحديات التي تحتاج إلى جهود وإمكانات هائلة لتحقيق التحول، ويعد أبرز هذه التحديات هو تصنيف عقود التأمين في تصنيفات بحيث تتمكن الشركة من المحاسبة عنها في مجموعات وليس كل عقد على حدة وذلك وفق عدة جوانب للتشابه في خصائصها (GPPC, 2020).

وفي هذا السياق تناول معيار IFRS15 في فقرته رقم (٧) مبدأ تجميع العقود المبرمة في نفس الإطار الزمني أو مع أحد العملاء أو الأطراف ذات العلاقة بهذا العميل والمحاسبة عنها كعقد واحد وعلى نفس النهج أشار معيار IFRS17 في الفقرات ١٤ ، ١٦ تجميع العقود ذات المخاطر المماثلة في محفظة واحدة، ثم تقسيم هذه المحفظة إلى مجموعات عقود في ثلاث مجموعات رئيسية على النحو التالي (Neri, 2018)

- ١- مجموعة عقود التأمين المحملة بخسائر عند الاعتراف الاولي ان وجدت.
 - ٢- مجموعة عقود التأمين التي من غير المحتمل ان تكون محملة بخسائر لاحقا إذا كانت مربحة عند الاعتراف الأولي.
 - ٣- مجموعة عقود التأمين الأخرى المتبقية في المحفظة إذا كانت مربحة عند الاعتراف الأولي.
- كما تناولت دراسة (PWC, 2017) ضرورة قيام شركات التأمين بتجميع العقود في البداية في مجموعات لأغراض الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح وليس بعد الاعتراف الأولي، وتصنف الشركات العقود في محفظة عقود، وتعرف محفظة العقود أنها مجموعة من عقود التأمين التي لها نفس المخاطر وتدار بشكل مشترك حيث تختلف عقود التأمين أو المنتجات التأمينية بشكل عام من حيث المخاطر التي تغطيها. وأشارت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٨) أن عقود التأمين تخضع لإعادة التوزيع عندما يحدث تغييرات في العقود على المستوى الفردي الأمر الذي قد يحول العقد من عقد غير محمل بخسائر إلى عقد محمل بخسائر وذلك كل فترة زمنية ويتم توزيع العقود على الثلاثة مجموعات السابق ذكرها، ولكن تستبعد من المجموعات العقود التي تقاس إيراداتها بطريقة تخصيص الأقساط حيث إن الفترة الزمنية لها أقل من سنة إلا إذا كانت محملة بخسائر عند الاعتراف الأولي.
- وبعد إجراء خطوات فصل المكونات غير التأمينية من عقود التأمين وتجميع عقود التأمين في مجموعات وفقا للتمائل في المخاطر الخاصة بها أو فترات التغطية أو ربحية تلك العقود تصبح تلك العقود جاهزة للاعتراف الأولي عند صدورها، وفي هذا السياق وضع معيار IFRS17 مبادئ موحدة للاعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدرها الشركة في أقرب أحد التوقيتات التالية (شحاته، ٢٠١٩)
- ١- بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين.
 - ٢- تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل وثيقة في مجموعة عقود التأمين وإذا لم يكن هناك تاريخ استحقاق فيعتبر تاريخ الاعتراف هو تاريخ استلام أول دفعة وتعتبر تلك الدفعة مستحقة فور استلامها.
 - ٣- عندما تصبح مجموعة عقود التأمين محملة بخسائر وذلك في ضوء المعطيات والظروف التي تدركها الشركة، وهناك حالات يصبح فيها عقد التأمين محملا بخسائر قبل بداية فترة التغطية ومن ثم يجب على الشركة الاعتراف بهذه العقود في فترة ما قبل التغطية.
- ومن ثم يستخلص الباحث أن من أهم التحديات التي تواجه شركات التأمين عند التحول لمعيار IFRS17 هو اختلاف فترات التغطية للعقود داخل المجموعة الواحدة حيث تقسم المجموعات وفقاً للتشابه في المخاطر وليس فترات التغطية ويتم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية في الأرباح والخسائر على مستوى المجموعة رغم اختلاف فترات التغطية لهذه العقود والأمر الذي ينتج عنه احتمالية الاعتراف بهامش الخدمة لأحد العقود في الأرباح والخسائر وقد انقضت فترة التغطية الخاصة به بسبب قصر فترة التغطية عن متوسط فترات التغطية للعقود بنفس المجموعة.

٤/١- تحليل متطلبات القياس لعقود التأمين في ضوء معيار IFRS17 :

- أحدث معيار IFRS17 تطوراً كبيراً في منهجيات وتقنيات قياس عقود التأمين مقارنة بالمعيار IFRS4 مما سوف يسهم في تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية لأنشطة التأمين في الشركات حيث وضع المعيار ثلاثة مداخل لقياس عقود التأمين التي تدخل ضمن نطاق المعيار وهي (Mignolet, 2017):
- النموذج العام (اللبينات) Building Blocks Approach (BBA)
 - نموذج الرسوم المتغيرة Variable Fee Approach (VFA)
 - نموذج تخصيص الأقساط Premium Allocation Approach (PAA)
- ويمثل الشكل التالي توضيحاً لمداخل القياس الثلاثة على النحو التالي:

شكل رقم (١)
مناهج القياس في ضوء معيار IFRS 17

نموذج الرسوم المتغيرة VFA	نموذج تخصيص الأقساط PAA	النموذج العام BBA	
يطبق النموذج على عقود المشاركة المباشرة	يعتبر نموذج مبسط للقياس للعقود قصيرة الأجل	يعتبر النموذج الافتراضي لكافة عقود التأمين	وظيفة القياس
الزامي	اختياري	الزامي	مستوى الإلزام

المصدر: (PRICE WATERHOUSE COOPERS, 2017)

أ- النموذج العام (اللبنة) (Building Blocks Approach (BBA)

يمثل هذا النموذج المدخل القياسي أو المعياري لتقييم عقود التأمين وفق معيار IFRS17 وهو في هذا الجزء لم يختلف عن معيار IFRS4 فيما يخص فكرة النموذج ولكن هناك اختلافات في تفاصيل عملية القياس نفسها، ويطبق هذا النموذج على كافة عقود التأمين ما عدا العقود التي تحتوي على ميزات مشاركة مباشرة والتي يطبق عليها نموذج الرسوم المتغيرة نظرا للطبيعة المختلفة التي تميز الرسوم المتغيرة وهو تعديل للنموذج العام كما أن هذا النموذج لا يطبق على العقود قصيرة الأجل التي اختارت الشركة قياسها بنموذج تخصيص الأقساط وتقوم فكرة هذا النموذج على عدد من المكونات يمكن الإشارة إليها بلبنات البناء تتكون من أربع لبنات بناء، منها ثلاث مكونات يتم التعامل معهم بشكل مجموعة وهم التدفقات النقدية المستقبلية وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية ومعدلات الخصم ويمكن الإشارة إلى المكونات الثلاثة بصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية، كما يمكن ملاحظة المكون الرابع والذي يتم التعامل معه بشكل فردي وهو هامش الخدمة التعاقدية والذي يمثل الأرباح غير المحققة لمجموعة عقود التأمين على مدى فترة التغطية (KPMG, 2015).

١- مكون الوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية:

- التدفقات النقدية المستقبلية: أشارت دراسة (سلامه، ٢٠١٧) أن المصطلح يشير إلى تقديرات القيمة الحالية للمبالغ التي تتوقع الشركة تحصيلها من حملة الوثائق على سبيل أقساط التأمين ودفعها للمطالبات والمزايا والمصروفات الخاصة بعقود التأمين معدلة بأثار المخاطر الناتجة عن عدم التأكد والقيمة الزمنية للنقود ممثلة في معدلات الخصم والمخاطر المالية.
- معدلات الخصم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية: أشارت دراسة (Widing; Jansen, 2018) أن معيار IFRS17 قد ألزم شركات التأمين باستخدام معدلات خصم تعكس بشكل عادل التدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين وتتأثر طريقة القياس لقيمة الوفاء بالتدفقات النقدية بمعدل الخصم الذي تطبقه الشركة والذي يعكس القيمة الزمنية للنقود نظرا لان بعض العقود تنطوي على فترات تغطية كبيرة، الأمر الذي قد يعطي مؤشرات خاطئة عن ربحية عقود التأمين في حالة استخدام معدلات الخصم بالإضافة إلى ضرورة أن تعكس معدلات الخصم المخاطر المالية للتدفقات النقدية وذلك إلى الحد الذي تتأكد من خلو التدفقات النقدية من المخاطر المالية.
- تسوية المخاطر - للمخاطر غير المالية:

أشارت دراسة (غالي، ٢٠١٨) أن تسوية المخاطر للمخاطر غير المالية في معيار IFRS17 هي التعويض الذي تطلبه شركة التأمين مقابل تحمل عدم التأكد بشأن مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية الناشئة من المخاطر غير المالية (مخاطر التأمين) عندما تقي شركة التأمين بالعقد، وهو بذلك يعكس وجهة نظر الشركة

في قدرتها على تحمل المخاطر والوفاء بعقود التأمين وليس وجهة نظر المشاركين في السوق لتحمل نفس المخاطر على غرار ما ورد في معيار ١٣ عند قياس القيمة العادلة. ولم يحدد المعيار طريقة محددة لتقدير أو احتساب التسوية المطلوبة للمخاطر غير المالية ومن ثم الأمر متروك أيضا للشركات لتطبيق طريقها الخاصة في هذا الشأن على غرار تقدير معدلات الخصم، ولكن لتوفير قدر كافي من المقارنة بين الشركات يجب على الشركة الإفصاح عن مستوى الثقة المستخدمة وذلك بشكل إجباري.

٢- هامش الخدمة التعاقدية (Contractual Service Margin (CSM):

وقد عرفت دراسة (النجار، ٢٠١٩) انها أحد مكونات القيمة الدفترية لأصول أو التزامات مجموعة عقود التأمين والذي يعكس الأرباح المستقبلية التي تتوقع الشركة تحقيقها من مجموعة عقود التأمين على مدى فترة التغطية لهذه المجموعة.

وفي نفس السياق اشارت دراسة (سلامة، ٢٠١٧) أن هامش الخدمة التعاقدية يمكن التعبير عنه بأن المبلغ الذي يؤدي إلى عدم وجود ربح في عقود التأمين عند الاعتراف الأولي، ويتم تعديله في نهاية الفترة بعد ادخال التعديلات عليه ليتم توزيعه على الخدمات المقدمة خلال الفترة والفترات المتبقية من التغطية التأمينية لمجموعة العقود، ويتم الاعتراف بمبلغ هامش الخدمة التعاقدية الخاص بالفترة الحالية في الأرباح والخسائر وذلك ضمن إيرادات التأمين، أما الجزء المتبقي في هامش الخدمة فانه يمثل ربح غير محقق عن مجموعة العقود وهو ما يتعلق بالفترات المستقبلية، ويتفق المعيار في هذا الشأن مع معيار IFRS 15.

وتلخيصا لما سبق سوف تعتمد شركات التأمين بشأن تقييم الالتزامات على أربعة عناصر أساسية أطلق عليها المعيار Building Blocks وهي أفضل تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية مرجحة باحتمالات حدوثها معدلة بالقيمة الزمنية للنقود (معدل الخصم)، بالإضافة الى تقدير صريح للمخاطر غير المالية Risk Adjustment – Non Financial Risks، وأخيرا هامش الخدمة التعاقدية Contractual Service Margin وهو مكون يهدف الى إلغاء الربح عند الاعتراف الأولي بعقود التأمين لتأجيل الاعتراف بالربح على مدى فترة تغطية العقد، ومن ثم يمكن الإشارة إلى النموذج العام لقياس عقود التأمين من خلال المعادلة التالية:

$$CL = NPVFCFs + RA + CSM$$

حيث:

التزامات مجموعة عقود التأمين.	Contract Liabilities	CL
= صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. وهي ناتج جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية المرتبطة بتنفيذ عقد التأمين، وتقاس باستخدام أفضل الطرق والافتراضات المتوافقة مع أفضل التقديرات ومرجحة بتأثير الخصم بأسعار متسقة مع السوق للحصول على القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية.	Net Present Value of Future Cash Flows	NPVFCFs
= تسوية للمخاطر غير المالية، وهو تعديل يسمح بتضمين مخاطر التأمين في عملية تسعير وبيع العقود.	Risk Adjustment – Non financial risks	RA
= هامش الخدمة التعاقدية أو مبلغ الأرباح المستقبلية على العقد التي لم يتم تحريرها بعد (الأرباح غير المحققة).	Contractual Service Margin	CSM

ب- نموذج (مدخل) تخصيص الأقساط (PAA) Premium Allocation Approach:

اشارت دراسة (شحاتة، ٢٠١٩) أن نموذج تخصيص الاقساط يعد بمثابة تبسيط للنموذج العام للقياس ويعد تطبيق هذا النموذج اختياري لشركات التأمين، ولكن يجب توافر عدة شروط عند تطبيق هذا النموذج كما يلي: (غالي، ٢٠١٨)

١- يطبق هذا النموذج على العقود قصيرة الأجل، أي أن فترة التغطية لا تزيد عن سنة واحدة.

٢- إذا كان هناك تأكيد معقول أن القياس باستخدام نموذج تخصيص الاقساط في قياس الالتزامات المتعلقة بالتغطية المتبقية لم يختلف عن القياس عند استخدام النموذج العام. وقد أشارت دراسة (KPMG, 2020) أن إجمالي القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين تتكون من العنصرين التاليين:

١. التزامات التغطية المتبقية Remaining coverage liabilities: والتي تمثل التدفقات النقدية للوفاء بالخدمة المستقبلية التي سيتم تقديمها بموجب العقد في الفترات المستقبلية وهامش الخدمة التعاقدية CSM.
٢. التزام للمطالبات المتكبدة Incurred claims liabilities: والتي تمثل التدفقات النقدية للوفاء للمطالبات والمصروفات المتكبدة بالفعل للخدمات التي تم تقديمها سابقا.

ت- نموذج (مدخل) الرسوم المتغيرة:

طور المعيار نموذج الرسوم المتغيرة في إطار سعي مجلس المعايير لوضع طريقة لكيفية المحاسبة عن عقود التأمين التي تحتوي ميزات مشاركة، وحيث أن العديد من عقود التأمين تنطوي على ميزات مشاركة وعلى أثرها يشارك حامل الوثيقة في العوائد على البنود الضمنية (الأساسية) ومن ثم وضع المعيار بعض المتطلبات كما يلي (IFRS, 2018):

- مكون الوفاء بالتدفقات النقدية في كافة العقود ذات ميزات المشاركة يجب أن تشمل تأثيرات مشاركة حملة الوثائق ومن ثم فإن تقديرات التدفقات النقدية يجب أن تعكس الأثر المحتمل للعائدات على البنود الضمنية، بالإضافة إلى ذلك يجب أيضا أن تعكس معدلات الخصم المستخدمة مستوى التغير في تلك العائدات.
- بالنسبة لعقود التأمين التي تحتوي ميزات مشاركة مباشرة يجب إجراء تعديلات إضافية عند القياس اللاحق لهامش الخدمة التعاقدية مقارنة بتلك التعديلات التي تجري للعقود التي لا تحوي ميزات مشاركة مباشرة. وقد أشارت دراسة (غالي ٢٠١٨) في القياس الأولي أن متطلبات القياس لعقود المشاركة المباشرة وفقاً لنموذج الرسوم المتغيرة لا تختلف عنها في ضوء النموذج العام المطبق على العقود الأخرى فيما يخص القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتعديلات المخاطر للمخاطر غير المالية وكذلك هامش الخدمة التعاقدية. وفي هذا السياق أشارت دراسة (النجار، ٢٠١٩) أن تعديل هامش الخدمة التعاقدية في ضوء معيار IFRS17 لعقود التأمين التي تحتوي على ميزات المشاركة المباشرة لتعكس الطبيعة المتغيرة لتلك الرسوم سوف يؤثر بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية لشركات التأمين.

٥/١- آثار التحول الى معيار IFRS 17 في شركات التأمين المصرية:

أشارت دراسة (IFRS, 2017) أن تأثير معيار IFRS17 على البيانات المالية للشركة يعتمد على حقائق الشركة وظروفها. وسوف يكون هذا أكثر وضوحاً بسبب النطاق الواسع للممارسات المحاسبية المختلفة التي تتبناها الشركات في تطبيق معيار IFRS4 في عقود التأمين الصادرة. وبشكل عام، يتوقع مجلس المعايير تغييراً طفيفاً نسبياً للمعيار IFRS17 في المحاسبة عن العديد من عقود التأمين قصيرة الأجل. وعلى الجانب الآخر، من المتوقع حدوث تغيير أكبر في المحاسبة من قبل العديد من الشركات لعقود التأمين طويلة الأجل وبينت دراسة (Deloitte, 2017) تأثيرات المعيار على النحو التالي:

- تأثير المعيار على الميزانية العمومية لشركات التأمين: ستتعاكس آثار تطبيق معيار IFRS17 على الميزانية العمومية للشركة، وتحديدًا في البنود التالية:
 - أ- قياس عقود التأمين: عند تطبيق المعيار لأول مرة، من المحتمل أن يتغير المبلغ المعترف به في الميزانية العمومية لأصول والتزامات عقد التأمين الخاصة بالشركة. وسيتمتع التغيير بالنسبة لشركة معينة على مدى اختلاف السياسات المحاسبية الحالية عن المعيار IFRS17.
 - ب- عرض عقود التأمين: لا يتطلب المعيار IFRS4 أي عرض محدد للأصول والالتزامات الناشئة عن عقود التأمين. وقد لاحظ مجلس المعايير أن بعض الشركات تختار عرض بعض البنود في الميزانية العمومية لأن هذا إما تتطلبها مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً GAAP التي طبقتها الشركة مسبقاً لعقود التأمين أو تعتبرها الشركة مفيدة.

في المقابل، يتضمن المعيار IFRS 17 متطلبات محددة لعرض عقود التأمين في الميزانية العمومية. وبالتالي، من المتوقع أن ينتج عن المعيار الجديد عرض أكثر اتساقاً للأصول والالتزامات الناشئة عن عقود التأمين.

ج- حقوق الملكية المسجلة عند تطبيق المعيار لأول مرة: عند تطبيق معيار IFRS 17 لأول مرة، سيتم استبدال أي أرصدة حالية تتعلق بعقود التأمين الصادرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها بأصول والتزامات عقود التأمين الصادرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها، والتي يتم قياسها وفقاً للمعيار IFRS 17، مع بعض التبسيط الاختياري، وسيعتمد التأثير على حقوق الملكية المسجلة للشركة على عدد من العوامل، بما في ذلك:

- ✓ طرق القياس المستخدمة عند تطبيق المعيار IFRS 17.
- ✓ طبيعة عقود التأمين السارية في تاريخ التطبيق الأولي للمعيار IFRS 17.
- ✓ سياسات محاسبة التأمين المطبقة حالياً.
- ✓ الفروق بين ظروف السوق في تاريخ بدء العقود وعند تطبيق المعيار لأول مرة.

■ **تأثير المعيار على قائمة الدخل الشامل:** تناول مجلس المعايير تأثير المعيار IFRS 17 على بيان الدخل الشامل للشركة، ولا سيما على:

أ- **عرض أقساط التأمين:** عند تطبيق IFRS 17، ستقدم العديد من الشركات التي تصدر عقود التأمين لأول مرة، عنصرًا يوصف بأنه "إيرادات التأمين" في بيان الدخل الشامل، وسيحل هذا العنصر محل العناصر الموصوفة بشكل مختلف على أنها "دخل الاقساط" أو "الأقساط المكتتبة" أو "الأقساط المكتسبة" في بيان الدخل الشامل الحالي.

ب- **عرض مصاريف تمويل التأمين:** في ضوء تطبيق IFRS 17، سيتم تقديم الفائدة المتراكمة على عقود التأمين (نفقات تمويل التأمين) جنباً إلى جنب مع العائد على الاستثمارات ذات الصلة وليس كجزء من مقياس جديد يسمى "نتيجة خدمة التأمين". في المقابل، عند تطبيق المعيار IFRS 4، إذا تم تطبيق الخصم على المبالغ المعروضة في القوائم المالية، لا يتم غالباً عرض تأثير الخصم بشكل منفصل عن الحركات الأخرى في أصول والتزامات عقود التأمين.

ج- **الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية وتعديل المخاطر:** عند تطبيق معيار IFRS 17، إذا حدثت جميع التدفقات النقدية المقدرة عند الاعتراف الأولي لمجموعة العقود كما هو متوقع، فإن نتائج خدمة التأمين في كل فترة تقرير سوف تتكون فقط من الاعتراف بما يلي هامش الخدمة التعاقدية المكتسب مقابل خدمات التأمين المقدمة، التغيير في تعديل المخاطر.

د- **إجمالي المبالغ المعترف بها في الربح أو الخسارة:** لا يغير معيار IFRS 17 إجمالي الربح أو الخسارة لمجموعة عقود التأمين المعترف بها على مدار فترة العقود ولكن يغير المعيار المبالغ المعترف بها في كل فترة تقرير وكيف يتم تفصيل مكونات ربحية العقود في بيان الدخل الشامل.

■ **تأثير المعيار على إفصاحات الإيضاحات المتممة:** أشارت الدراسة أن المعيار سوف يكون له تأثير هام على الإفصاحات المتممة للقوائم المالية للشركة ومن ثم على البيانات المالية، وتعد الإفصاحات المقدمة حول عقود التأمين أساسية لفهم:

- أ- المبالغ المعترف بها وكيفية قياسها.
- ب- المخاطر الناتجة عن عقود التأمين.

ويشير الباحث أن المعيار الجديد لعقود التأمين سوف يحسن جودة المعلومات الواردة في الإفصاحات الخاصة بالبيانات المالية حول عقود التأمين. حيث أنه تم تصميم متطلبات الإفصاح في معيار IFRS 17 لتسهيل توفير المعلومات التي ستمكن المستثمرين والمحللين من تقييم الآثار على المركز المالي للشركة والأداء والتدفقات النقدية لعقود التأمين الصادرة وعقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها الشركة.

■ **تأثير المعيار على المقاييس المالية الرئيسية:** قامت الدراسة بتحليل المقاييس المالية الرئيسية التي أبرزتها عينة من شركات التأمين في عروضها التقديرية للمستثمرين والمحللين كجزء من إعلان نتائجهم. ويكشف التحليل أن شركات التأمين وخاصة تلك التي تصدر عقود تأمين طويلة الأجل تقدم حالياً مجموعة متنوعة من المقاييس المالية، وتعد غالبية هذه التدابير المالية

ليست تدابير متوافقة مع المعايير الأمريكية GAAP. ونظرًا لأن معيار IFRS17 سيزيد من إمكانية المقارنة والملاءمة والاتساق في المعلومات المالية المقدمة من شركات التأمين، فإنه من المحتمل أن يؤدي إلى إدخال مقاييس أداء مالي جديدة، وإلى تقليل عدد المقاييس غير المتوافقة مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً.

٢- تحليل مؤشرات الأداء المالي في ضوء معيار IFRS17 بشركات التأمين:

يسهم أداء شركات التأمين في تعزيز القيمة السوقية للشركات الفردية وكافة المؤسسات العاملة في الدولة في أنشطة تقديم الخدمات أو الأنشطة الصناعية على حد سواء، الأمر الذي ينعكس على الاقتصاد الكلي للدولة، وفي هذا السياق يعد الأداء المالي لشركات التأمين أمراً بالغ الأهمية لأصحاب المصالح مثل صانعي السياسات وحملة الأسهم ووسطاء التأمين وكافة الأطراف ذات العلاقة (Sharma, A., et.al, 2020).

وفي هذا السياق استقطبت عملية تقييم محددات الأداء المالي في شركات التأمين اهتمام العديد من الباحثين والجهات التنظيمية والخبراء الماليين والمديرين وحتى المهتمين من الرأي العام كأحد الاتجاهات البحثية الجوهرية والمتنامية وذلك نظراً لتعدد جهات النظر في مقاييس نجاح شركات التأمين وتعدد مؤشرات الحكم على أدائها بشكل عام والأداء المالي على وجه التحديد، ومن ثم يلقي هذا المبحث الضوء على عملية تقييم الاداء المالي لشركات التأمين والاساليب المستخدمة في قياس الاداء المالي وذلك من خلال استعراض النقاط التالية:

١/٢- مفهوم واهداف تقييم الاداء المالي والمحاسبي في شركات التأمين.

الأداء المالي يقصد به كيفية استخدام الشركات للموارد المتاحة سواء المالية او غير المالية لتحقيق الربح والتي يمكن الحكم عليها من خلال العائد على الأصول ROA ومعدل نمو المبيعات والعائد على المبيعات، ومن ثم فإن الأداء المالي في المؤسسات المالية يمكن الاستدلال عليه بمعدلات النمو في الأرباح او الأصول أو أي محركات أخرى يمكن اعتبارها مساهم رئيسي في تحقيق نجاح المؤسسة المالية (Wangu, 2020).

■ مفهوم تقييم الاداء المالي في شركات التأمين:

يعد تقييم الاداء أحد أهم الوظائف التي تقوم بها الادارة في سبيل ضمان التحسن المستمر والقدرة على الاستمرارية، وقد تناولت العديد من الدراسات مفهوم تقييم وقياس الاداء، ويشير الاداء إلى قدرة المؤسسة على ادارة الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، وتستخدم شركات الاعمال مقاييس الاداء عادة كأدوات للإدارة، وبالإضافة الى ما سبق يعد الاداء مؤشرا ذو أهمية في عملية المساءلة وتحديد المسؤوليات تجاه حملة الاسهم واصحاب المصالح في الشركات العامة على وجه الخصوص (Koc, 2016) أشارت دراسة (Toluwase , Oyewo, 2014) أن عملية قياس وتقييم الاداء تشمل طرق ممنهجة لوضع الاهداف المالية وغير المالية للشركة والمصحوبة بعدد من الاجتماعات الخاصة بالتغذية العكسية لتقييم مستوى التحسن والتقدم في مقابل الاهداف المحددة، وتمثل مقاييس الاداء المستخدمة ادوات لتسهيل فهم وادارة وتدعيم أنشطة الاعمال المختلفة حيث تساعد في تدعيم نجاح استراتيجية الشركة من خلال المقارنة بين الاهداف المحددة والاداء الفعلي للشركة.

كما اشارت دراسة (Wangu, 2020) ان تقييم الاداء المالي للشركات يشير الى تحليل ثلاثة جوانب مختلفة من أداء الشركة، حيث يشير الجانب الأول الى إنتاجية الشركة ومدة كفاءتها في تشغيل المدخلات وتحويلها الى مخرجات، اما الجانب الثاني فيهتم بمدى ربحية الشركة أو الى أي مدى تتجاوز الأرباح التكاليف اللازمة لتوليد تلك الأرباح، وأخيرا يشير الجانب الثالث إلى القيمة السوقية للشركة أو الى أي مدى تتفوق القيمة السوقية للشركة على القيمة الدفترية لها.

ويرى الباحث أن الدراسة الأخيرة قدمت مفهوما شاملا عن عملية تقييم الاداء اذ اهتمت بكافة مكونات الاداء المالي لشركات التأمين، ومع ذلك يشير الباحث الى أهمية ادراج منظور خاص بإدارة المخاطر من حيث تكوين المخصصات ومعدلات الاحتفاظ نظرا لطبيعة الخاصة التي يتميز بها نشاط التأمين، وهو الامر الذي يشير الى تضمين التنبؤات المالية في عملية التقييم وتوفير معلومات كافية بشأن قدرة الشركة على تحمل سيناريوهات الضغوط المالية المحتملة في المستقبل.

■ أهداف تقييم الأداء المالي لشركات التأمين:

أشارت دراسة (Bashir, et.al, 2015) الى ان تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين تهدف الى مساعدة المستثمرين وأصحاب المصالح في تتبع الأداء وفهم طبيعة ونشاط الشركة، بالإضافة الى تتبع الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالشركة وتقييم تأثير الأداء الخاص بالربحية والسيولة والمديونية وتوزيعات الأرباح على أسعار اسهم الشركة وهو ما يعد مؤشرا هاما على نمو الشركة وتحسن قيمتها السوقية، كما اشارت الدراسة ان تقييم الأداء يسهم في فهم وتحليل ومقارنة القوائم المالية للشركة وفهم التداخل والتعقيدات المرتبطة بالقوائم المالية لأغراض صنع القرارات، وقد لخصت الدراسة الأهداف التي تسعى اليها عملية تقييم الأداء على النحو التالي:

- التعرف على مستوى الإنجاز المحقق في فترة زمنية محددة مقارنة بالخطط والموازنات التي تم اعدادها.
- قياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق عائد يفوق التكاليف والنفقات.
- الإفصاح عن نقاط القوة والضعف في الأداء المالي لشركة التأمين عن طريق التحليل الشامل للقوائم المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- توفير المعلومات اللازمة لعملية التخطيط المالي واعداد الموازنات لتحقيق التوازن بين الأهداف والامكانيات المتاحة لشركات التأمين.
- توفير سلاسل زمنية من البيانات المالية لأغراض التحليل والتنبؤ.
- تحقيق الدور الرقابي لعملية تقييم الأداء من خلال تحديد مسئولية الأقسام داخل شركات التأمين عن الأداء المالي لكل قسم ومدى مساهمته في الأداء الكلي للشركة.

ويؤكد الباحث على أن عملية تقييم الأداء المالي في شركات التأمين لها اهداف تحليلية من خلال توفير مؤشرات تفسيرية بشأن انعكاسات قرارات الاستثمار والتمويل والتسويق في الشركة على مستوى المبيعات والارباح، واهداف رقابية من خلال تحديد انحرافات الأداء المالي عن الخطط والموازنات وتحديد مسئولية الأقسام والافراد عن تلك الانحرافات، واهداف تنبؤية من خلال توفير مؤشرات انذار وسيناريوهات للالتزام المحتملة في الأداء المالي نتيجة الاحتياجات المالية المتوقعة لحملة الوثائق او الدائنون ومدى النجاح في إدارة المخاطر الخاصة بالسيولة ومخاطر التأمين ومخاطر السوق وغيرها من المخاطر التي تواجه شركات التأمين.

٢/٢- مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في شركات التأمين:

تعددت الدراسات التي اهتمت بقياس الأداء المالي لشركات التأمين مع اختلاف الأهداف والأساليب والمؤشرات المستخدمة في التقييم، وسوف يستعرض الباحث نماذج القياس المستخدمة للوقوف على أهم المؤشرات المالية في شركات التأمين لتقييم الأداء المالي لاستخدامها في الدراسة التطبيقية. تناولت دراسة (Mukherjee, et.al, 2020) تحليل الأداء المالي في شركات التأمين العامة باستخدام معدلات الأداء سعياً نحو توقع مدى إمكانية التعثر المالي لشركات التأمين، واعتمدت الدراسة على خمسة مؤشرات مالية قياسية واختبار التجانس بين هذه المؤشرات، واستخدمت الدراسة المؤشرات التالية:

✓ معدل الأداء (PR) Performance Ratio:

تشير هذه النسبة الى معدل الأداء وتعبّر عن نسبة صافي التعويضات لفترة زمنية محددة الى صافي الأقساط لنفس الفترة، ويستخدم هذا المؤشر لتوضيح مدى كفاءة شركات التأمين وإعادة التأمين في إدارة وظيفة الاكتتاب، ومن ثم كلما انخفضت هذه النسبة كلما كان الأداء المالي لشركة التأمين أفضل، ويمكن قياس هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة (معدل) الأداء (PR)} = \frac{\text{صافي التعويضات}}{\text{صافي الاقساط}} \times 100$$

✓ معدل المصروفات (ER) Expenses Ratio:

تمثل هذه النسبة المصروفات التشغيلية مضاف إليها عمولات الاكتتاب لفترة تقرير معينة الى صافي الأقساط المكتسبة في الفترة، ويقاس هذا المؤشر مدى كفاءة الشركة في إدارة العمليات، وكلما كان هذا المؤشر منخفضا كلما تحسن الأداء المالي للشركة، وقد حددت تشريعات التأمين أن المصروفات الإدارية لا يجب أن تتعدى ٣٠٪ من صافي الأقساط، ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المصروفات (ER)} = \frac{\text{المصروفات التشغيلية} + \text{عمولات الاكتتاب}}{\text{صافي الأقساط المكتسبة}} \times 100$$

✓ معدل العائد على الأصول (ROA) Return On Assets:

تعبّر هذه النسبة المالية عن صافي الدخل لفترة تقرير محددة الى اجمالي الأصول للفترة، وتوضح ربحية الشركة وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان الأداء المالي لشركة التأمين أفضل، وقد استخدمت العديد من الدراسات هذه النسبة كمؤشر على ربحية شركات التأمين ومنها دراسة (الطراونة، ٢٠١٥)، (Zainudin, et.al, 2018)، (Barua, et.al, 2018)، وتعتبر هذه النسبة شائعة للتعبير عن ربحية شركات التأمين ويمكن الحصول على هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

✓ معدل الاحتفاظ للمخاطر (RRR) Risk Retention Ratio:

يمثل هذا المؤشر نسبة صافي الأقساط لفترة معينة الى اجمال الأقساط لنفس الفترة، ويوضح هذا المؤشر مدى كفاءة شركات التأمين في إدارة المخاطر الخاصة بها، وكلما كان هذا المؤشر مرتفعا دل ذلك على قوة الأداء المالي للشركة، ويمكن استخلاص هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل الاحتفاظ للمخاطر (RRR)} = \frac{\text{صافي الاقساط}}{\text{اجمالي الاقساط}} \times 100$$

✓ النسبة المجمعّة (CR) Combined Ratio:

يمثل هذا المؤشر نسبة الخسائر المتكبدة بالإضافة للمصروفات الى الأقساط المكتسبة للفترة، وقد اشارت الدراسة أن هذه النسبة هي المؤشر الرئيسي للأداء المالي في شركات التأمين وإعادة التأمين، ومن ثم كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان الأداء المالي للشركة أفضل، ويمكن استخلاص هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\text{النسبة المركبة (CR)} = \frac{\text{التعويضات المتكبدة} + \text{المصروفات}}{\text{صافي الاقساط}} \times 100$$

ويرى الباحث أن استخدام معدل العائد على الأصول لقياس ربحية شركات التأمين يؤدي الى صعوبة عملية تقييم أداء الشركة فيما يخص نشاط التأمين بحد ذاته، إذ يركز هذا المعدل على صافي الدخل من كافة أنشطة الشركة الأمر الذي يؤدي الى صعوبة تمييز تأثيرات التغيرات في إطار المحاسبة عن نشاط التأمين على أداءها المالي، كما أن هذا المقياس موجه بشكل أساسي للتصنيف والتنبؤ بالتعثر المالي مما أدى الى اغفال العديد المؤشرات التي تسهم في تقييم الأداء المالي بشكل فعال.

✓ معدل النمو الداخلي (IGR) Internal Growth Rate:

يستخدم معدل النمو الداخلي كمقياس للأداء المالي ويعبر عن أقصى معدل نمو في المبيعات يمكن ان تحققه الشركة باستخدام التمويل الداخلي فقط وهو الأرباح المحتجزة، ويمكن صياغة معادلة النمو الداخلي على النحو التالي:

$$IGR = \frac{ROA \times b}{1 - (ROA \times b)} \times 100$$

حيث:

ROA = العائد على الأصول (صافي الدخل / اجمالي الاصول)
b = معدل الاحتفاظ (1 - معدل توزيعات الأرباح المدفوعة)

بالإضافة الى ما سبق تناولت دراسة (السرطان، ٢٠١٩) نظام الإنذار المبكر **Insurance regulatory information system (IRIS)** وهو أداة تحليل قائمة على أسس علمية من خلال الاعتماد على بعض المؤشرات التنبؤية التي تسهم في عملية التنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية التي تواجهها شركات التأمين الامر الذي يساعد صناع القرار في تحديد جوانب وأسباب تلك الازمات واتخاذ الإجراءات التصحيحية، ومن ثم فهو يعتبر بمثابة حرس إنذار لإدارة الشركات والجهات التنظيمية والرقابية قبل وقوع الازمات المالية. وازافت دراسة (الخولي، الجندي، ٢٠٢١) ان نظام (IRIS) يسعى لتقديم مقاييس تسهم في تقييم المركز المالي لشركات التأمين فضلا عن قياس قدرة تلك الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الأسهم وحملة الوثائق، حيث قام اتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة (NAIC) بإنشاء نظام الإنذار المبكر وهو مكون من احدى عشر مؤشرا يقيس كل منها جانب محدد من جوانب الأداء المالي في شركات التأمين لتحديد الشركات التي تحتاج الى رقابة وفحص دوري لمراكزها المالية. وفي ضوء هاتين الدراستين يمكن للباحث ايجاز المؤشرات المالية التي يستند عليها نظام الإنذار المبكر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢)
مؤشرات نظام الإنذار المبكر

المؤشر	القياس	وظيفة المؤشر
أولاً: المؤشرات العامة		
١- معدل صافي الاقساط الى حقوق المساهمين	صافي الاقساط / حقوق المساهمين	يعبر عن مدى قدرة الشركة على تحمل الخسائر المفاجئة
٢- معدل التغير في صافي الاقساط	((صافي الاقساط المكتتبة للعام الحالي - صافي الاقساط المكتتبة للعام السابق) / صافي الاقساط المكتتبة للعام السابق)	تعطي مؤشر عن مدى ثبات واستقرار السياسة الاكتتابية للشركة من خلال رصد التغيرات في الاقساط.
٣- معدل التدعيم إلى حقوق المساهمين	((معدل عمولات اعادة التأمين الصادر × مخصص الاخطار السارية للتأمين الصادر) / حقوق المساهمين)	تقدم مؤشرا عن مدى اعتماد الشركة على عمولات اعادة التأمين الصادر في دعم الملاءة المالية
ثانياً مؤشرات الربحية		
٤- معدل العائد على الاستثمار (ROI)	صافي الدخل من الاستثمار / متوسط الاموال المستثمرة للعام الحالي والسابق	تعبر عن جودة المحفظة الاستثمارية للشركة، بالإضافة لإظهار ربحية شركة التأمين بشكل عام

تقيس ربحية شركة التأمين عن ناتج العمليات ومن ثم قوة المركز المالي.	معدل الخسارة لعامين + معدل المصروفات الكلية لعامين - معدل الاستثمار لعامين	٥- معدل التشغيل (عامين)
تعطي مؤشرا على الخلل او التحسن في الموقف المالي لشركة التأمين خلال العام	((حقوق المساهمين المعدل للعام الحالي - حقوق المساهمين المعدل للعام السابق) / حقوق المساهمين المعدل للعام السابق)	٦- معدل التغير في حقوق المساهمين
ثالثا مؤشرات السيولة		
وهي نسبة مالية تظهر مدى استجابة شركة التأمين للالتزامات وقنما تستحق او قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات تجاه حملة الوثائق والاسهم والاطراف الاخرى.	الالتزامات / الاصول السائلة	٧- نسبة الالتزامات الى الاصول السائلة
تعطي هذه النسبة مؤشرا عن مدى اعتماد شركات التأمين على اصول يصعب تحويلها الى سيولة بشكل سريع او ديونا مشكوك في تحصيلها مما يعرض الشركة لازمات سيولة.	مدينو عمليات التأمين / حقوق المساهمين	٨- مدينو عمليات التأمين إلى حقوق المساهمين

المصدر: دراسة (الخولي، الجندي، ٢٠٢١)

ويرى الباحث أنه على الرغم من توسع هذا النظام في الاعتماد على المؤشرات التي تقيم نشاط التأمين إلا أن الباحث يتفق مع دراسة (الخولي، الجندي، ٢٠٢١) في عدم كفاية تلك المؤشرات في بيان تأثير نشاط التأمين على الاداء المالي الكلي لشركات التأمين، كما ان اعتماد الشركات بدرجة كبيرة على اعادة التأمين يؤدي الى عدم ملائمة البيانات المتاحة للتحليل المالي، واخيرا عدم مرونة نظام الانذار المبكر في تصنيف شركات التأمين حسب المراكز المالية.

كما أشارت دراسة (الخولي، الجندي، ٢٠٢١) الى أنه بالإضافة للمؤشرات والنسب المالية المعتمد عليها في نظام (IRIS) يجب الاهتمام بمؤشرات التدفقات النقدية على اعتبار ان لها تأثير جوهري على قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات او تدعيم الملاءة المالية لشركات التأمين ، حيث توفر التدفقات النقدية الداخلة مستوى من السيولة لمواجهة المخاطر الطارئة وهو ما يمثل جوهر عملية التأمين من حيث تعويض حملة الوثائق عند حدوث المخاطر المؤمن ضدها بجانب الالتزامات للاطراف الاخرى، وقد اعتمدت الدراسة على عدد من مؤشرات التدفقات النقدية المستخلصة من الدراسات السابقة كما يلي:

المؤشر	القياس
١- معدل الوفاء بالالتزامات الجارية	= (صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / متوسط الالتزامات الجارية).
٢- معدل الوفاء بإجمالي الالتزامات	= (صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / اجمالي الالتزامات).
٣- معدل الوفاء بالالتزامات طويلة الاجل	= (صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / متوسط الالتزامات طويلة الاجل).
٤- معدل تغطية حقوق حملة الوثائق	= (صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / حقوق حملة الوثائق)
٥- نسبة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية	= (صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية)
٦- نسبة التدفقات النقدية الى صافي الاقساط	= (صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / صافي الاقساط)

ويرى الباحث أن مؤشرات التدفقات النقدية سوف تمثل محورا هاما في تقييم الاداء المالي لشركات التأمين جنبا إلى جنب مع المؤشرات المالية الأخرى في ضوء تطبيق معيار IFRS17 ، حيث يتضمن المعيار

متطلبات موسعة في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية وتأثير معدلات الخصم عليها بالإضافة الى مساهمة هذه التقديرات في تغيرات هامش الخدمة التعاقدية والتي تمثل ربحية الشركة من العقود.

كما عملت دراسة (جول، ٢٠١٥) على صياغة نموذج كمي لتقييم الاداء المالي لشركات التأمين سعيا نحو الوقوف على المراكز المالية لشركات التأمين والتحقق من سلامة الموقف المالي لتلك الشركات تجنباً لتعرضها للتعرض المالي، وقد عرضت الدراسة ستة عشر مؤشراً مالياً يمكن استخدامها في تقييم الاداء المالي لشركات التأمين، وقد اقدمت الدراسة على اختبار نموذج يتكون من ثمان مؤشرات تم استخلاصها بناء على توافر البيانات الخاصة بها علاوة على كونها الأكثر استخداماً من قبل الهيئة المصرية للرقابة على التأمين في اطار تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين، وقد تم توصيف النموذج على النحو التالي:

المتغير التابع:

Y = متغير تابع ثنائي التصنيف يعبر عن الملاءة المالية يأخذ القيمة ١ في حالة الملاءة الجيدة، والقيمة صفر في حالة الملاءة غير الجيدة وذلك اعتماداً على وسبب النسب المرجعية للمؤشرات او المتغيرات المستقلة.

المتغيرات المستقلة:

الرمز	المتغير	النسبة المرجعية
X1	= صافي الاقساط المكتتبة / الفائض	اقل من ٢٠٠٪
X2	= صافي الاقساط المكتتبة / اجمالي الاقساط المكتتبة	اكبر من ٥٠٪
X3	= صافي الربح / اجمالي الاصول	اكبر من ٢٪
X4	= الالتزامات / الاصول الجارية	اقل من ١٠٥٪
X5	= فائض التأمين / رصيد شركات التأمين واعداد التأمين	اكبر من ٤٠٪
X6	= مدينو عمليات التأمين / اجمالي الاصول	اقل من ١٠٪
X7	= صافي الدخل من الاستثمار / متوسط الاموال المستثمرة	اكبر من ١٠٪
X8	= المخصصات الفنية / الاصول الجارية	اقل من ١٠٪

وقد توصلت الدراسة باستخدام تحليل التمايز التدريجي باستخلاص المتغيرات المعيارية ذات الاثر الجوهري على الملاءة المالية لشركات التأمين على النحو التالي:

$$Z = -0.582X_7 + 0.463X_4 + 0.816X_2 + 0.429X_1$$

وتوافقاً مع ما سبق من المقاييس والمؤشرات المالية المختلفة التي قدمتها الدراسات السابقة، فقد قدم الاتحاد المصري للتأمين أهم المؤشرات المالية المستخدمة في شركات التأمين، وقد تم تصنيفها الى أربعة محاور يهتم كل منها بأحد جوانب الاداء المالي لشركة التأمين وهو ما سيعتمد عليه الباحث من خلال المبحث التالي في تقييم أداء شركات التأمين وقياس انعكاسات معيار IFRS17 على الاداء المالي لشركات التأمين وذلك لشمولية هذه المؤشرات من وجهة نظر الباحث، وقد صنف الاتحاد المصري للتأمين هذه المؤشرات على النحو التالي^(٣٩):

جدول رقم (٣)

المؤشرات المالية للاتحاد المصري للتأمين

مؤشرات السيولة	مؤشرات النشاط
الالتزامات إلى الأصول الجارية	الأقساط إلى حقوق المساهمين
المخصصات الفنية للأصول الجارية	معدل الاحتفاظ
الاحتياطيات الفنية	تكلفة الحصول على الإيراد
رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل	
مؤشرات الربحية	مؤشرات الملاءة المالية

٣٩- الاتحاد المصري للتأمين، "تقييم الاداء المالي للشركات العاملة بقطاع التأمين"، العدد الأسبوعي رقم ١٢٧، https://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDetailID=1435

العائد على إجمالي الأصول	كفاية الاموال الخاصة
العائد على إجمالي حقوق المساهمين	الاموال الخاصة الى الاستثمار في الاوراق المالية
العائد على صافي الاستثمارات	علاقة راس المال بالاستثمارات
معدل الفائض التأميني إلى صافي الأقساط	الاصول الثابتة للأموال الخاصة
	التعويضات للديون التقنية
	هامش الملاءة المحقق والواجب تحقيقه
	الرافعة المالية

ويرى الباحث أن مؤشرات الاتحاد المصري للتأمين تميزت بتصنيف المؤشرات الى أربعة اقسام تقيم كل منها جانب من جوانب الأداء المالي لشركات التأمين بالإضافة الى تعدد المؤشرات المستخدمة، الا أن الباحث يرى انها تحتاج إلى المراجعة والتطوير في العديد من الجوانب لتلائم المتطلبات والعناصر الجديدة للقياس والافصاح في معيار المحاسبة عن عقود التأمين IFRS 17 .

كما قدمت دراسة (Deyganto, Alemu, 2019) نموذجاً رياضياً لقياس أثر العوامل الداخلية والخارجية على الأداء المالي لشركات التأمين، حيث عبرت الدراسة عن الأداء المالي في شركات التأمين بالعائد على الأصول وهو المتغير التابع، وقد صاغت الدراسة النموذج على النحو التالي:

$$ROA = \alpha + \beta_1 (UR) + \beta_2 (RD) + \beta_3 (SR) + \beta_4 (PG) + \beta_5 (CS) + \beta_6 (GDP) + \beta_7 (I) + \beta_8 (IR) + \epsilon$$

حيث أن:

المتغير التابع:

ROA = هو المتغير التابع وهو مقياس يعبر عن الأداء المالي في شركات التأمين.

المتغيرات المستقلة:

(UR) = يشير الى مخاطر الاكتتاب

(RD) = يشير الى معدل الاحتفاظ او مدى اعتماد شركات التأمين على معيدي التأمين.

(SR) = يشير الى معدل الملاءة ويقاس بإجمالي الالتزامات مقسومة على مجمل الأصول.

(PG) = يشير الى معدل نمو الأقساط.

(CS) = يشير الى حجم الشركة وهو اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

(GDP) = يشير الى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

(I) = يشير الى معدل التضخم في الاقتصاد.

(IR) = يشير الى معدلات الفائدة.

α = ثابت النموذج.

وقد أشارت نتائج الدراسة الى عدم وجود تأثير معنوي لثلاثة من المتغيرات المستقلة في ضوء النموذج على الأداء المالي لشركات التأمين وهي (RD) الاعتماد على شركات إعادة التأمين ومعدلات الفائدة (IR)، وحجم شركة التأمين (CS)، وعلى الجانب الآخر اشارت الدراسة الى وجود تأثير جوهري للمتغيرات المستقلة الأخرى على الأداء المالي لشركات التأمين، وبررت الدراسة ذلك على النحو التالي:

أولاً: تشير مخاطر الاكتتاب Underwriting Risk الى أنشطة الاكتتاب في الشركة ومدى تعرض الشركة للخسائر نتيجة قرارات الشركة في اختيار المخاطر التي تختار الشركة تغطيتها، وتبرز المخاطر هنا نتيجة التسعير المنخفض للمنتجات التأمينية وعدم كفاية الأقساط مقارنة بالمخاطر المرتبطة بها، وعدم ملائمة أدوات الرقابة على عملية الاكتتاب وتطوير منتجات جديدة بأسعار غير مناسبة.

وقد اتفقت دراسة (Burca, Batrinca, 2014) مع دراسة (Deyganto, Alemu, 2019) فيما يخص مخاطر الاكتتاب حيث اشارت أن مخاطر الاكتتاب المنخفضة لها تأثير إيجابي على الأداء المالي لشركات التأمين وهو ما يشير الى وجود علاقة عكسية بين مخاطر الاكتتاب والأداء المالي لشركات التأمين.

وفيما يخص نسبة الملاءة Solvency Ratio اشارت كلتا الدراستين الى وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي لشركات التأمين ونسبة الملاءة وهو تأثير معنوي، حيث تشير نسبة الملاءة الى القوة المالية Financial Soundness لشركة التأمين وتعتبر أحد المؤشرات المستخدمة في التنبؤ بها، كما اكدت نتائج الدراسة على أن الزيادة في نسبة الملاءة بمعدل ١٪ يؤدي الى الزيادة في أرباح شركة التأمين بمعدل ١,٥٠٪، ومن ثم عندما تنقلص قاعدة الملكية مقارنة بالالتزامات يشير ذلك الى ضعف او انخفاض قدرة الشركة على امتصاص الصدمات غير المتوقعة وعدم ضمان دفع الالتزامات للدائنين.

بالإضافة الى ما سبق، اشارت الدراسة الى العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي GDP والذي يعبر عن النمو الاقتصادي والأداء المالي لشركات التأمين، حيث تفسر الزيادة في معدل النمو الاقتصادي بنسبة ١٪ الزيادة في الأداء المالي بمعدل ١,٥٠٪، كما اكدت الدراسة على التأثير السلبي الجوهري لمعدلات التضخم على الأداء المالي لشركات التأمين.

وأشارت دراسة (Burca, Batrinca, 2014) الى وجود علاقة سلبية بين النمو في الأقساط المكتتبة والأداء المالي لشركات التأمين وذلك على خلاف مع الدراسات السابقة بشأن الأقساط في شركات التأمين، وبررت الدراسة أن النمو في الأقساط المكتتبة في شركات التأمين يؤدي الى مزيد من مخاطر الاكتتاب ومن ثم الحاجة الى مزيد من المخصصات الفنية، وقد اختلفت معها دراسة (Deyganto, Alemu, 2019) في هذا الشأن حيث اشارت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي ونمو الأقساط المكتتبة، وبررت الدراسة هذه العلاقة بأن النمو في الأقساط المكتتبة يشير الى قدرة الشركة على اختراق السوق، كما ان نمو الأقساط يحسن فرص الشركة في تحقيق الأرباح من خلال توجيه تلك الأقساط في المحافظ الاستثمارية المختلفة، الأمر الذي يؤدي الى تحقيق المزيد من الدخل لشركات التأمين.

ويؤيد الباحث نتيجة دراسة (Deyganto, Alemu, 2019) بشأن العلاقة الإيجابية بين الأداء المالي لشركات التأمين والأقساط المكتتبة، ومع ذلك يوجد العديد من العوامل التي تحكم الأداء المالي لشركات التأمين بالرغم من نمو الأقساط المكتتبة مثل المخاطر غير المالية المرتبطة بالعقود والمخاطر المالية بسبب التقلبات في أسعار الصرف والتي تؤثر بشكل كبير على ربحية شركات التأمين على الرغم من نمو الأقساط.

كما قدمت دراسة (Shahid, et.al, 2017) نموذجا رياضيا يحتوي على ثلاثة متغيرات تابعة للتعبير عن الأداء المالي لشركات التأمين وهي (ربحية المبيعات، ربحية الاستثمارات، ربحية الاكتتاب)، وقد اختبرت الدراسة تأثير عدد من العوامل الداخلية والخارجية على الأداء المالي لشركات التأمين ممثلة في المتغيرات الثلاثة السابقة وذلك من خلال النماذج التالية:

$$SP_{it} = \alpha + \beta_1 GWP_{it} + \beta_2 ME_{it} + \beta_3 C_{it} + \beta_4 RI_{it} + \beta_5 LE_{it} + \beta_6 SOC_{it} + \beta_7 IR_{it} + \beta_8 GDP_{it} + e \dots\dots\dots (1)$$

$$IP_{it} = \alpha + \beta_1 GWP_{it} + \beta_2 ME_{it} + \beta_3 C_{it} + \beta_4 RI_{it} + \beta_5 LE_{it} + \beta_6 SOC_{it} + \beta_7 IR_{it} + \beta_8 GDP_{it} + e \dots\dots\dots (2)$$

$$UP_{it} = \alpha + \beta_1 GWP_{it} + \beta_2 ME_{it} + \beta_3 C_{it} + \beta_4 RI_{it} + \beta_5 LE_{it} + \beta_6 SOC_{it} + \beta_7 IR_{it} + \beta_8 GDP_{it} + e \dots\dots\dots (3)$$

وعرفت الدراسة المتغيرات على النحو التالي:

SP	=	ربحية المبيعات	C	=	التعويضات
IP	=	ربحية الاستثمارات	RI	=	إعادة التأمين
UP	=	أرباح الاكتتاب	LE	=	الرافعة المالية
GWP	=	اجمالي الأقساط المكتتب فيها	SOC	=	حجم الشركة
ME	=	المصروفات الادارية	IR	=	معدل الفائدة السائد
GDP	=	الناتج المحلي الاجمالي		=	

وقد ايدت نتائج الدراسة ما توصلت اليه الدراسات السابقة حيث اشارت النتائج الى التأثير الإيجابي للأقساط المكتتبه على الأداء المالي وذلك بسبب توجيه تلك الأقساط الى الأنشطة الاستثمارية وكان التأثير الإيجابي لمقاييس الأداء المستخدمة في الدراسة، اما حجم الشركة فله تأثير سلبي على أرباح المبيعات و ارباح الاستثمار، حيث استنتجت الدراسة ان الاستثمار في الأصول يقلص أرباح المبيعات و ارباح الاستثمار، وأخيرا اشارت الدراسة الى عدم وجود علاقة ذات أهمية معنوية بين مقاييس الأداء المالي وكل من (المصرفيات الإدارية، الراقعة المالية، الناتج المحلي الإجمالي، معدل الفائدة، إعادة التأمين).

ويرى الباحث ان نتائج دراسة (Shahi, et.al, 2017) لا تتفق مع عديد من الدراسات السابقة بشأن بعض العوامل مثل (الناتج المحلي الإجمالي، معدلات الفائدة، إعادة التأمين) وهي عوامل اتفقت عليها العديد من الدراسات السابقة من حيث علاقتها بمعدلات الربحية في شركات التأمين وخاصة العائد على الأصول.

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن المعيار IFRS17 سوف يغير العديد من محركات الأداء المحاسبي لشركات التأمين، ويتطلب الإفصاح عن تأثير كل مكون من مكونات التزام عقد التأمين، أي التدفقات النقدية وتعديل المخاطر وهامش الخدمة التعاقدية ("CSM") على الأداء المالي، ومن ثم يرى الباحث أيضا أن ذلك يتطلب تطوير مقاييس الأداء المالي لتتلاءم مع البيانات الجديدة التي يتيحها المعيار، وفي سبيل تحقيق هدف البحث وهو تقديم نموذج يفسر التغيرات في مقاييس ومؤشرات تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وهو ما يستلزم مقارنة الأداء المالي لشركات التأمين قبل وبعد تطبيق معيار IFRS 17 يرى الباحث ضرورة الاعتماد على مقاييس الأداء التي يمكنها ملائمة البيانات المتاحة في ضوء معيار IFRS 4 ونظيره المصري رقم 37 والمعلومات الجديدة التي ستيحها معيار IFRS 17، وفي هذا السياق يشير الباحث أنه يمكن الاعتماد على التصنيف الذي قدمه الاتحاد المصري للتأمين والذي يحتوي على أربعة تصنيفات (الربحية، النشاط، السيولة، الملاءة) للحكم على الجوانب المختلفة للأداء المالي قبل وبعد تطبيق المعيار، ولكن مع اختيار أهم المؤشرات التي سوف تعكس التأثيرات الهامة للمعيار.

ومن ثم في ضوء استعراض المقاييس المختلفة لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين وبالاعتماد على التصنيف المقدم من الاتحاد المصري للتأمين يمكن للباحث استخلاص أهم مقاييس تقييم الأداء المالي المناسبة للبيانات المتاحة في ضوء المعيار الحالي ومعيار IFRS 17 وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

مقاييس الأداء المالي لشركات التأمين

المؤشر	الدراسة	قياس المؤشر	دلالة المؤشر
مؤشرات السيولة			
معدل الوفاء بالالتزامات الجارية	(الخولي، الجندي، ٢٠٢١)	(صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ متوسط الالتزامات الجارية)	تشير إلى قدرة الشركة على تسوية الالتزامات قصيرة الاجل لحملة وثائق التأمين.
المخصصات الفنية للأصول الجارية	٢٠١٥، جلول،	المخصصات الفنية ÷ الأصول الجارية	تشير إلى التأكد من توافر سيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها الفنية.
الاحتياطيات الفنية	الاتحاد المصري للتأمين	التغير في الاحتياطي للسنة ÷ فائض العام السابق	تشير إلى قيمة الاحتياطيات الفنية التي تم تكوينها في الدورة السابقة
معدل التدفقات النقدية الى صافي الاقساط	(الخولي، الجندي، ٢٠٢١)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الاقساط	تشير إلى كفاءة الشركة في عملية تحصيل الأقساط من عملاء التأمين
مؤشرات الربحية			
العائد على إجمالي الأصول	Barua, et.al, 2018	= صافي دخل الفترة / إجمالي الأصول	مؤشر مالي يستخدم لقياس ربحية الأموال المستثمرة ضمن مجموعات الأصول.

العائد على إجمالي حقوق المساهمين	شحاتة ٢٠١٩	= صافي دخل الفترة / حقوق المساهمين	مؤشر مالي لتوضيح العائد من الأرباح بالنسبة لحقوق الملكية أي نسبة توليد أرباح الاستثمار من الملاك في الشركة.
العائد على صافي الاستثمارات	الاتحاد المصري للتأمين	= صافي دخل الفترة / صافي الاستثمارات	مؤشر مالي يستخدم لقياس ربحية استثمارات الشركة بالأنشطة المختلفة خلال الفترة.
معدل التعويضات	Shahid, et.al, 2017	= إجمالي التعويضات المتكبدة لكل فترة / إجمالي الأقساط المكتسبة لكل فترة	هو مؤشر مالي لتقييم ربحية الشركة من النشاط التأميني من خلال اظهار مدى تغطية الأقساط المكتسبة للتعويضات المتكبدة والفائض الناتج.
النسبة المجمعدة	Mukherjee, et.al, 2020	= (التعويضات المتكبدة + المصروفات) / صافي الأقساط	مؤشر مالي يعبر عن مدى كفاية صافي الأقساط لتغطية كافة التعويضات والمصروفات.
معدل الأرباح الفنية الى الأقساط	Koc, 2016	= الأرباح الفنية ÷ الأقساط المكتسبة	هي نسبة تشير الى العلاقة بين الأرباح الفنية (التي تخص نشاط التأمين) والأقساط، ويتم احتسابها عن طريق قسمة الأرباح الفنية على الأقساط المكتسبة.
مؤشرات النشاط			
الأقساط إلى حقوق المساهمين	السرطان، ٢٠١٩	صافي الأقساط المكتسبة ÷ حقوق المساهمين	تهدف هذه النسبة الى قياس كفاءة حقوق المساهمين كونها أحد مصادر التمويل الداخلي او الأموال الخاصة في تمويل الأصول المنتجة للأقساط
معدل التغير في صافي الأقساط	الخولي، الجندي، ٢٠٢١	(صافي الأقساط للسنة الحالية - صافي الأقساط للسنة السابقة) / صافي الأقساط للسنة السابقة	يقدم هذا المؤشر تقييما لمدى ثبات السياسة الاكتتابية للشركة من خلال رصد التغيرات في الأقساط.
معدل الاحتفاظ	Mwangi, Murigu, 2015	صافي الأقساط ÷ إجمالي الأقساط	تشير إلى سياسة الشركة في إعادة التأمين ومدى قدرتها على الاحتفاظ بالمخاطر.
تكاليف التعويضات (معدل الأداء)	Mukherjee, et.al, 2020	تكلفة التعويضات ÷ صافي الأقساط للدورة الحالية	تشير إلى تكاليف مخاطر التأمين مقارنة بصافي الأقساط لقياس قدرة الشركة على التغطية وتحقيق فائض للنشاط
مؤشرات الملاءة المالية			
كفاية الأموال الخاصة	الاتحاد المصري للتأمين	الأموال الخاصة ÷ التعويضات	تعد كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل عن حالة عسر مالي أو إفلاس
الأموال الخاصة الى الاستثمار في الأوراق المالية	الاتحاد المصري للتأمين	الأموال الخاصة ÷ الأوراق المالية المستثمرة	تقيس هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية
علاقة رأس المال بالاستثمارات	الاتحاد المصري للتأمين	رأس المال ÷ إجمالي الاستثمارات	تعبّر عن مدى قدرة رأس المال في مواجهة مخاطر الاستثمار
الأصول الثابتة للأموال الخاصة	الاتحاد المصري للتأمين	الأصول الثابتة ÷ الأموال الخاصة	تمثل مدى تغطية الأموال الخاصة لأصولها الثابتة
التعويضات للديون التقئية	الاتحاد المصري للتأمين	التعويضات ÷ الديون التقئية	تقيس مدى قدرة الشركة على تعويضات الحوادث
هامش المحقق والملاءة وواجب تحقيقه	الاتحاد المصري للتأمين ؛ Deyganto, Alemu, 2019	هامش الملاءة المحقق ÷ هامش الملاءة الواجب تحقيقه	تمثل العجز او الزيادة في هامش الملاءة المالية
الرافعة المالية	Shahid, et.al, 2017	إجمالي الديون ÷ حقوق الملكية	تعكس نسبة المخاطر الناشئة عن عدم قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات وتعرضها للإفلاس.

٣- الدراسة الميدانية بشركات التأمين المصرية:

يتمثل الهدف العام من للبحث في تحليل مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في شركات التأمين المصرية لتقييم مدى ملائمة تلك المؤشرات في ضوء طرق وسياسات قياس عقود التأمين في ظل تطبيق معيار IFRS17، ونظرا لطبيعة ومشكلة البحث وسعيًا نحو اختبار فروضها فقد تطلبت الدراسة الاعتماد على البيانات الأولية، وفي إطار تحليل البيانات الأولية اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي القائم على استطلاع الرأي والذي يعتمد على دراسة المشكلة كما هي موجودة بالواقع العملي ووصفها بدقة وموضوعية. وفي سياق جمع البيانات الأولية قام الباحث بتصميم استبيان وفقا لمقياس ليكرت الخماسي وتم توزيعه على عينتي الدراسة معدي التقارير المالية بشركات التأمين المصرية ومراقبي الحسابات، لارتباطهم الوثيق بموضوع الدراسة.

١/٣- عينة الدراسة:

- معدي التقارير المالية بشركات التأمين المصرية المقيدة بالبورصة: قام الباحث باختيار عينة مكونة من ٩٠ مفردة من القائمين على إعداد التقارير المالية بشركات التأمين المصرية
- مراقبي الحسابات: قام الباحث باختيار عينة قوامها ٥٠ مفردة

٢/٣- تحديد نسبة الاستجابة وصلاحيّة القوائم المستردة للتحليل الإحصائي:

يوضح الجدول التالي توزيع مفردات عينة الدراسة ونسب الاستجابة بها.

جدول رقم (٥)

نسبة الاستجابة وصلاحيّة القوائم المستردة للتحليل الإحصائي

بيان	القوائم الموزعة	القوائم المستلمة	القوائم المستردة للتحليل الإحصائي	
			العدد	النسبة
معدي التقارير المالية	٩٠	٧٥	٦٩	٧٦,٦٪
مراقبي الحسابات	٥٠	٤٠	٣٧	٧٤٪
إجمالي	١٤٠	١١٥	١٠٦	٧٥,٧٪

ومن الجدول السابق يتضح أنه قد تم توزيع قوائم الاستقصاء على مراقبي الحسابات بواقع ٥٠ مفردة، وبلغ عدد القوائم المستلمة ٣٧ مفردة بنسبة استجابة ٧٤٪، كما يوضح الجدول أنه قد تم توزيع قوائم الاستقصاء على معدي التقارير المالية بواقع ٩٠ مفردة، وبلغ عدد القوائم المستلمة ٦٩ مفردة بنسبة استجابة ٧٦,٦٪، وهي نسبة مرتفعة تعكس التمثيل الصادق للبيانات واختبارات التحليل الإحصائي.

٣/٣- نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفروض:

١- مقاييس الاعتمادية Reliability:

استخدم الباحث اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha باعتباره أكثر مقاييس الاعتمادية دلالة على مدى الاتساق الداخلي بين متغيرات البعد محل القياس ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار كما يلي:

جدول رقم (٦)
نتائج اختبار ألفا كرو نباخ

معامل ألفا كرو نباخ	عدد العبارات	المتغير
,٦٨٨	٧	التحديات الحالية لعقود التأمين في ضوء معيار IFRS 4
,٨٥٦	١٠	محددات القياس المحاسبي لعقود التأمين في ضوء معيار IFRS 17
,٩٢٠	١٦	أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي المستخدمة بشركات التأمين
,٨٦٣	٨	تأثير تطبيق معيار IFRS 17 على مؤشرات تقييم الأداء المالي
,٩٤٨	٤١	قيمة ألفا الإجمالية للدراسة

٢- الأهمية النسبية واختبار مان ويتني Mann Whitney لمتغيرات الدراسة:

في هذا الجزء يقوم الباحث باختبار فروض الدراسة، من خلال الاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي وأسلوب تحليل مان ويتني Mann Whitney لتحديد الاختلاف أو الفروق بين آراء المستقضي منهم والممثلين في فئتين وهما معدي التقارير المالية كعينة أولى ومراقبي الحسابات كعينة ثانية، وذلك بشأن متطلبات القياس في ضوء معيار IFRS 17 وأثرها على مدى ملائمة مؤشرات الأداء المالي بشركات التأمين المصرية.

▪ اختبار Mann Whitney للفرض الأول:

ينص الفرض الأول على انه "لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم بشأن الأهمية النسبية لمشكلات وتحديات المعيار الحالي لعقود التأمين IFRS 4 والمعيار المصري رقم ٣٧. وفي سبيل اختبار هذا الفرض يمكن توضيح نتائج اختبار Mann Whitney لقياس الاختلافات الجوهرية لعينتي الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار مان ويتني للفرض الأول

المعنوية (Sig)	Mann Whitney	مراقبي الحسابات	معدي التقارير	التحديات الحالية للقياس والإفصاح المحاسبي عن عقود التأمين في ضوء معيار IFRS 4
		متوسط الرتب	متوسط الرتب	
.131	1.510	48.61	56.12	١- لا يتم تحديث البيانات المالية لشركات التأمين بشكل دوري بشأن قيمة الالتزامات التأمينية والمخاطر الناتجة عن التغييرات في البيئة الاقتصادية.
.106	1.615	47.66	56.63	٢- يصعب إجراء اختبارات الملاءمة، وقياس عقود التأمين بسبب طول أجل عقود التأمين علاوة على احتوائها على مكونات استثمار.
.075	1.783	47.14	56.91	٣- تعترف شركات التأمين بالأرباح فور كتابة عقد التأمين وتعالج تكاليف الاستحواذ على العقود باعتبارها مصروفات فور تكبدها.

4-	يمثل التباين في معدلات الخصم المستخدمة للتدفقات النقدية وسياسات فصل المكونات غير التأمينية أحد المشاكل الهامة والمؤثرة على عملية القياس والإفصاح المحاسبي لعقود التأمين.	55.50	49.77	1.006	.315
5-	ينتج عن استخدام مجموعة مختلفة من السياسات المحاسبية لعقود التأمين صعوبة فهم ومقارنة نتائج قطاع التأمين من قبل الأطراف ذات العلاقة.	56.44	48.01	1.480	.139
6-	اختلاف أسس القياس المستخدمة في قياس الأصول والالتزامات، بالإضافة إلى استخدام سياسات محاسبية غير موحدة لالتزامات التأمين في الفروع.	56.07	48.72	1.314	.189
7-	ينتج عن عدم التصنيف الدقيق للمخصصات الفنية عدم دقة الحسابات الختامية لشركات التأمين/ وعدم التعبير السليم عن المركز المالي للشركة.	55.46	49.85	1.055	.291
	الإجمالي	57.86	45.36	2.010	.054

ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة أهم المشكلات التي اتفق عليها عينتي الدراسة وهي تباين معدلات الخصم المستخدمة في شركات التأمين يليها المشكلات التي يسببها عدم التصنيف الدقيق للمخصصات الفنية وأثرها على المركز المالي والحسابات الختامية لشركات التأمين. ويتضح من الجدول السابق أن قيمة Z الإجمالية (2.010)، ومستوى المعنوية (0.054)، وهي أكبر من قيمة (0.05) وبالتالي لا يوجد فروق معنوية بين آراء المستقضي منهم بشأن التحديات الحالية للقياس والإفصاح المحاسبي عن عقود التأمين في ضوء معيار IFRS 4 والمصري رقم "37" وفي ضوء ما تقدم يمكن قبول الفرض الأول.

▪ اختبار Mann Whitney للفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني على أنه "لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم بشأن دور معيار IFRS17 في تحسين إطار المحاسبة عن عقود التأمين في شركات التأمين المصرية". وفي سبيل اختبار هذا الفرض يمكن توضيح نتائج اختبار Mann Whitney لقياس الاختلافات الجوهرية لعينتي الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار مان ويتني للفرض الثاني

المعنوية (Sig)	Mann Whitney	مراقبي الحسابات	معدّي التقارير	محددات القياس المحاسبي لعقود التأمين في ضوء معيار IFRS 17
		متوسط الرتب	متوسط الرتب	
.233	1.194	49.42	55.69	1- يتم تفكيك مكونات عقد التأمين بحيث يتم فصل المكونات غير التأمينية مثل المشتقات الضمنية ومكونات الاستثمار وتعهدات الشركة بتحويل سلع وخدمات غير تأمينية ومعالجتها وفقا لمتطلبات المعايير الحاكمة لها.

749	320	54.72	52.85	٢- يتم تجميع العقود ذات المخاطر ومستويات الربحية المماثلة في محفظة تأمينية محددة بحيث تتضمن العقود الصادرة في نفس الفترة.
991	012	53.46	53.52	٣- تقاس التزامات عقود التأمين المصدرة من خلال مكون الوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية ومكون هامش الخدمة التعاقدية.
129	1.517	47.97	56.46	٤- تقع التدفقات النقدية المستقبلية ضمن حدود عقد التأمين إذا نشأت عن حقوق والتزامات قائمة خلال الفترة التي يمكن فيها إلزام حامل الوثيقة بدفع أقساط التأمين.
914	108	53.11	53.71	٥- ينطوي تقدير القيمة الحالية المتوقعة على تحديد محتمل وقياس وتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية، واستخدام معلومات مؤيدة بدون مجهود أو تكلفة مبالغ فيها لتحديد هذه القيمة.
683	409	54.99	52.70	٦- يقاس تعديل المخاطر (للمخاطر غير المالية) من خلال التمييز بين الالتزامات المولدة والالتزامات الخالية للمخاطر بناءً على توفير معلومات عن الربح المعترف به والعبء الاقتصادي نتيجة تحمل هذه المخاطر.
931	086	53.81	53.33	٧- يصور هامش الخدمة التعاقدية الأرباح غير المحققة عن الخدمات المستقبلية طبقاً لمعيار IFRS 17.
792	264	52.54	54.01	٨- يمثل هامش الخدمة التعاقدية أحد مكونات القيمة الدفترية لأصول أو التزامات مجموعة عقود التأمين حيث يصور الأرباح غير المحققة.
691	398	52.05	54.28	٩- يوفر استخدام مدخل تخصيص الأقساط تقديراً معقولاً لمتطلبات القياس إذا كانت فترة التغطية لكل عقد بالمجموعة سنة على الأكثر.
522	641	55.86	52.23	١٠- يتم قياس الرسوم المتغيرة للخدمات المستقبلية من خلال نصيب الشركة من القيمة العادلة للبنود الضمنية مطروحا منها الوفاء بالتدفقات النقدية.
950	603	53.24	53.64	الإجمالي

في ضوء الجدول السابق يمكن ملاحظة أن أهم محددات القياس التي اتفق عليها عينتي الدراسة هي قياس التزامات عقود التأمين من خلال مكون الوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية وهامش الخدمة التعاقدية يليها عدم الاعتراف بالأرباح الناتجة عن عقود التأمين فور الاكتتاب وتأجيل هذا الاعتراف عن طريق مكون هامش الخدمة التعاقدية وهي أهم مستحدثات معيار IFRS 17 والتي تعالج جزء هام من مشكلات المعيار السابق. ويتضح من الجدول السابق أن قيمة Z الإجمالية (603)، ومستوى المعنوية (950)، وهي أكبر من قيمة (0.05) وبالتالي لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم بشأن دور معيار IFRS17 في تحسين إطار المحاسبة عن عقود التأمين في شركات التأمين المصرية وفي ضوء ما تقدم يمكن قبول الفرض الثاني. وتشير نتائج اختبار هذا الفرض إلى الاختلافات الجوهرية والتحسينات الإيجابية في نمط قياس عقود التأمين فضلاً عن توحيد طريقة القياس وما يتبعها من ملائمة المعلومات المالية الواردة في القوائم والتقارير المالية لشركات التأمين.

▪ اختبار Mann Whitney للفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث على أنه " لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين اراء المستقضي منهم بشأن الأهمية النسبية لمؤشرات الأداء المالي بشركات التأمين المصرية في ضوء التطبيق المرتقب لمعيار IFRS17.

وفي سبيل اختبار هذا الفرض يمكن توضيح نتائج اختبار Mann Whitney لقياس الاختلافات الجوهرية لعينتي الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار مان ويتني للفرض الثالث

المعنوية (Sig)	Mann Whitney	مراقبي الحسابات	معدّي التقارير	مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في شركات التأمين المصرية
		متوسط الرتب	متوسط الرتب	
١ - مؤشرات السيولة				
.051	1.951	60.92	49.52	▪ معدل الوفاء بالالتزامات الجارية
.839	.204	54.24	53.10	▪ المخصصات الفنية للأصول الجارية
.610	.511	51.65	54.49	▪ الاحتياطيات الفنية
.016	2.410	62.62	48.61	▪ معدل التدفقات النقدية الى صافي الأقساط
٢ - مؤشرات الربحية:				
.177	1.351	58.58	50.78	▪ العائد على إجمالي الأصول
.013	2.485	63.11	48.35	▪ العائد على إجمالي حقوق المساهمين
.968	.040	53.35	53.58	▪ العائد على صافي الاستثمارات
.245	1.162	49.28	55.76	▪ معدل التعويضات
٣ - مؤشرات النشاط:				
.003	2.957	49.28	55.76	▪ الأقساط إلى حقوق المساهمين
.531	.627	64.84	47.42	▪ معدل التغير في صافي الأقساط
.037	2.087	55.81	52.26	▪ معدل الاحتفاظ
.727	.349	61.38	49.28	▪ تكاليف التعويضات (معدل الأداء)
٤ - مؤشرات الملاءة المالية:				
.144	1.461	52.24	54.17	▪ علاقة راس المال بالاستثمارات
.697	.389	58.89	50.61	▪ الاصول الثابتة للأموال الخاصة

0.025	2.246	54.95	52.72	التعويضات للديون التقئية
.267	1.111	62.18	48.85	هامش الملاء المحقق والواجب تحقيقه
0.16	2.408	63.3	48.25	الإجمالي

ويتضح من الجدول السابق أن قيم المؤشرات المالية للبنود التالية (معدل التدفقات النقدية الى صافي الأقساط، العائد على إجمالي حقوق المساهمين، الأقساط إلى حقوق المساهمين، معدل الاحتفاظ، التعويضات للديون التقئية) أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهو يعنى اختلاف آراء عينة الدراسة حول هذه المؤشرات، ولكن على المستوى الإجمالي للمؤشرات يتضح أن قيمة Z الإجمالية (2.408)، ومستوى المعنوية (0.16)، وهي أقل من قيمة (0.05) وبالتالي يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم بشأن كفاية مؤشرات الأداء المالي (السيولة، الربحية، النشاط، الملاء) المستخدمة في شركات التأمين المصرية وفي ضوء ما تقدم يمكن رفض الفرض الثالث. وفي هذا السياق يختلف الباحث مع آراء عينة الدراسة بشأن معدل العائد على إجمالي حقوق المساهمين ومعدلات الاحتفاظ، حيث أن تطبيق المعيار سيؤدي إلى تغييرات جوهرية في الأرباح المعترف بها في شركات التأمين بالإضافة الى التغييرات الهامة في معدلات الاحتفاظ. وتشير نتائج اختبار هذا الفرض الى ضرورة تطوير وإيجاد مؤشرات مالية تلائم المعطيات الجديدة لمعيار IFRS17 بسبب الاختلافات الكبيرة في نمط قياس عقود التأمين مقارنة بالمعيار السابق.

اختبار Mann Whitney للفرض الرابع:

ينص الفرض الرابع على أنه " لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم بشأن التأثير المحتمل لمعيار IFRS 17 على مؤشرات الأداء المالي بشركات التأمين المصرية". وفي سبيل اختبار هذا الفرض يمكن توضيح نتائج اختبار Mann Whitney لقياس الاختلافات الجوهرية لعينتي الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار مان ويتني للفرض الرابع

المعنوية (Sig)	Mann Whitney	مراقبي الحسابات	معدّي التقارير	تأثير تطبيق معيار IFRS 17 على مؤشرات تقييم الأداء المالي
		متوسط الرتب	متوسط الرتب	
تأثير تطبيق معيار IFRS 17 على مؤشرات السيولة:				
.182	1.335	58.34	50.91	تتأثر قيم الأصول والالتزامات المعترف بها في قائمة الأرباح والخسائر لشركة التأمين بتقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.
.683	408	54.99	52.70	يؤثر إطار فترة التغطية لعقود التأمين على المطالبات المستقبلية عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وذلك بتطبيق معدلات الخصم في ضوء المعيار IFRS 17.
تأثير تطبيق معيار IFRS 17 على مؤشرات الربحية:				
.232	1.195	57.88	51.15	يتأثر صافي ربح شركات التأمين نتيجة التغييرات في معدل الخصم المطبق والتغييرات في القيمة الحالية للتدفقات النقدية اللازمة للوفاء بعقود التأمين.
.060	1.881	60.51	49.74	يؤدي استحداث هامش الخدمة التعاقدية في ضوء IFRS17 وعدم الاعتراف بالأرباح بشكل فوري واعتبارها ضمن التزامات مجموعة العقود الى

تغيرات هامة في معدلات الربحية عند التطبيق المبدئي للمعيار.			
تأثير تطبيق معيار IFRS 17 على مؤشرات النشاط:			
1.000	.000	53.50	53.50
<ul style="list-style-type: none"> ادراج مصطلح إيرادات عقود التأمين بدلا من إجمالي الأقساط المكتتبة وبالتالي يكون رقم الإيرادات قابلاً للمقارنة. 			
.214	1.242	58.08	51.04
<ul style="list-style-type: none"> يؤثر تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية على مبالغ تكاليف التعويضات والأقساط المحتملة ومن ثم معدلات الخسائر. 			
تأثير تطبيق معيار IFRS 17 على مؤشرات الملاءة المالية:			
.481	.705	56.09	52.11
<ul style="list-style-type: none"> تؤدي التغيرات في تقييم الالتزامات وأصول شركة التأمين وتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصرفيات الى التأثير مباشرة على حقوق الملكية. 			
.088	1.705	59.93	50.05
<ul style="list-style-type: none"> يؤدي استخدام التقديرات المحاسبية وهامش الخدمة التعاقدية الى زيادة مستوى الالتزامات المعروضة في القوائم المالية بسبب تأجيل الاعتراف بالأرباح. 			
0.093	2.061	61.84	49.03
الإجمالي			

ويمكن من خلال الجدول السابقة ملاحظة اتفاق عينات الدراسة بشكل تام على أهمية إدراج مصطلح إيرادات التأمين بدلا من أقساط التأمين مما يعمل على قابلية الإيرادات الناتجة عن أنشطة التأمين للمقارنة وهي ما كانت أهم مشكلات المعيار السابق لعقود التأمين، كما كانت أقل العبارات التي حازت اتفاق عيني الدراسة هي " يؤدي استخدام التقديرات المحاسبية وهامش الخدمة التعاقدية الى زيادة مستوى الالتزامات المعروضة في القوائم المالية بسبب تأجيل الاعتراف بالأرباح" وهو ما يختلف معه الباحث بشكل كبير حيث سيؤدي إدراج هذين المكونين الى تغيرات حاسمة في التزامات شركات التأمين بسبب استخدام معدلات الخصم وتأجيل الاعتراف بالأرباح من عقود التأمين. ويتضح من الجدول السابق أن قيمة Z الإجمالية (2.061) ومستوى المعنوية (0.093)، وهي أكبر من قيمة (0.05) وبالتالي يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتطلبات قياس عقود التأمين في ضوء IFRS 17 على مدى ملائمة مؤشرات الأداء المالي بشركات التأمين المصرية وهو ما يعني قبول الفرض الرابع.

تحليل نتائج الانحدار الخطي Linear Regression analysis:

قام الباحث باستخدام أسلوب الانحدار الخطي لماله من القدرة على بيان أثر علاقة متغير مستقل أو أكثر على متغير تابع، وقد تم استخدام تحليل الانحدار عند مستوي معنوية (0.05) ويوضح الباحث فيما يلي نتائج هذا التحليل لبيان تأثير متطلبات القياس في ظل معيار IFRS17 على مؤشرات الأداء المالي بشركات التأمين.

اختبار صلاحية النموذج وقدرته التفسيرية:

يتضح من الجدول التالي صلاحية النموذج المستخدم في اختبار العلاقة التأثيرية لقياس عقود التأمين في ضوء IFRS17 (كمتغير مستقل) على مؤشرات الأداء المالي (كمتغير تابع)، حيث بلغت قيمة F (73.974) بمستوي معنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني أن هذا النموذج بمتغيراته المستقلة صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

جدول رقم (١١)
تحليل التباين للمتغير المستقل (قياس عقود التأمين في ضوء IFRS17)
والمتغير التابع (مؤشرات الأداء المالي)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
الانحدار	22.298	1	22.298	73.974	.000
البواقي	31.349	104	.301		
الإجمالي	53.647	105			

ويظهر الجدول التالي القدرة التفسيرية للنموذج، والتي توضح نسبة التغير الكلي في المتغير التابع، التي تفسرها المتغيرات المستقلة، حيث يوضح الجدول أن معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغ (645). ومعامل التحديد بلغ (416)، وهذا يعني أن المتغير المستقل (متطلبات القياس في ظل IFRS17) يفسر (41.6%) من التغير الكلي في المتغير التابع (مؤشرات الأداء المالي)، وباقى النسبة (58.4%) ترجع إلى متغيرات أخرى لم تكن محل الدراسة.

جدول رقم (١٢)
معاملات الارتباط والتحديد لتفسير معنوية المتغير المستقل

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
.645	.416	.410	.54903

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ويوضح الجدول التالي تأثير المتغيرات المستقلة المتعلقة بقياس عقود التأمين في ضوء IFRS17 على مؤشرات الأداء المالي بشركات التأمين:

جدول رقم (١٣)
نتائج تحليل الانحدار لتأثير قياس عقود التأمين في ضوء IFRS17
على مؤشرات الأداء المالي بشركات التأمين.

المتغيرات المؤثرة	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	معامل الانحدار المعياري β	T المحسوبة	مستوى المعنوية
ثابت النموذج	-.119	.501		-.238	.812
	.971	.113	.645	8.601	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق متطلبات القياس في ضوء IFRS17 تؤثر تأثيراً طردياً على مؤشرات الأداء المالي بشركات التأمين، حيث يفسر نموذج الانحدار (41.6%) من الاختلافات في مؤشرات الأداء المالي. وفي ضوء نتائج التحليل الإحصائي لتحليل الانحدار يمكن تلخيص تأثير المتغير المستقل (متطلبات القياس في ضوء IFRS17) على مؤشرات الأداء المالي (السيولة – الربحية – النشاط – الملاءة) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)
نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط
تأثير القياس في ضوء IFRS17 على المتغيرات التابعة

قياس عقود التأمين وفقا لمعيار IFRS17					المتغير المستقل
t. test		معامل التحديد المربع	معامل التحديد	معامل الانحدار	المتغيرات التابعة
مستوى المعنوية	القيمة				
.000	6.812	.309	.555	.795	مؤشرات السيولة
.000	7.944	.378	.615	1.014	مؤشرات الربحية
.000	6.369	.281	.530	.980	مؤشرات النشاط
.000	7.936	.377	.614	1.091	مؤشرات الملاءة
.645					معامل الارتباط R
.416					معامل التحديد R ²
73.974					قيمة F المحسوبة
105					درجات الحرية
.000					مستوى المعنوية

ويتضح من الجدول رقم (١٤) معنوية تأثير القياس في ضوء IFRS17 على مؤشرات الأداء المالي المختلفة عند مستوى معنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) ومن ثم يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بأن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع، ومن خلال الجدول يتبين أنه تأثير إيجابي على مستوى المجموعات، ويؤكد الباحث على أنه على المستوى الفردي لمؤشرات تقييم الأداء المالي هناك العديد من المؤشرات التي ستتأثر سلبيا عند التطبيق الاولي للمعيار وهو ما يستوجب اجراء الدراسات المستقبلية على تلك المؤشرات بشكل تطبيقي وعلى المستوى الفردي للمؤشرات.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

أ- نتائج الدراسة النظرية:

- 1- لا يمثل معيار IFRS17 معيارا جديدا كليا عن المعيار الحالي IFRS4، ولكن يمثل مرحلة ثانية من معيار عقود التأمين لمعالجة كافة المشكلات التي شابت المعيار IFRS 4 وإدخال العديد من التحسينات على عملية القياس ومتطلبات الإفصاح وهو ما أطلق عليه المجلس IFRS 17 والذي يعد نقلة جوهرية في تاريخ نشاط التأمين.
- 2- أدخل معيار IFRS17 العديد من التحسينات على المحاسبة عن عقود التأمين التي أدت إلى الحد من التباين في نتائج شركات التأمين، ولكن على الجانب الأخر اقترن هذا المعيار بالعديد من التحديات التي تحتاج إلى جهود وإمكانيات هائلة لتحقيق التحول، ويعد أبرز هذه التحديات هو تصنيف عقود التأمين في تصنيفات بحيث تتمكن الشركة من المحاسبة عنها في مجموعات وليس كل عقد على حدة وذلك وفق عدة جوانب للتشابه في خصائصها.
- 3- يقدم المعيار الجديد لعقود التأمين تحسينات كبيرة بشأن جودة المعلومات الواردة في الإفصاحات الخاصة بالبيانات المالية حول عقود التأمين. حيث أنه تم تصميم متطلبات الإفصاح في معيار IFRS17 لتسهيل توفير المعلومات التي ستمكن المستثمرين والمحليلين من تقييم الآثار على المركز المالي للشركة والأداء والتدفقات النقدية لعقود التأمين الصادرة وعقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها الشركة.

٤- هناك العديد من المؤشرات المالية غير المتوافقة مع المعيار IFRS17. ونظرًا لأن معيار IFRS17 سيزيد من إمكانية المقارنة والملاءمة والاتساق في المعلومات المالية المقدمة من شركات التأمين، فإنه من المحتمل أن يؤدي إلى إدخال مقاييس أداء مالي جديدة، وإلى تقليل عدد المقاييس غير الملائمة.

ب- نتائج الدراسة الميدانية:

- ١- اشارت نتائج التحليل الاحصائي الى قبول الفرض الأول بعدم وجود اختلافات بين آراء عينتي الدراسة بشأن مشكلات المعيار الحالي لعقود التأمين وذلك بمستوى معنوية (0.054). وهي أكبر من (0.05) في إشارة الى الحاجة لتطبيق معيار IFRS17 للتغلب على أوجه القصور في المعيار الحالي.
- ٢- اشارت النتائج الى قبول الفرض الثاني بشأن عدم وجود اختلافات بين آراء عينتي الدراسة بشأن متطلبات القياس في ضوء معيار IFRS17 ودورها في تحسين الإطار المحاسبي لعقود التأمين، عند مستوى معنوية (0.950).
- ٣- يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن ملائمة مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في شركات التأمين المصرية خاصة المؤشرات التالية (معدل التدفقات النقدية الى صافي الأقساط، العائد على إجمالي حقوق المساهمين، الأقساط إلى حقوق المساهمين، معدل الاحتفاظ، التعويضات للديون التقنية) عند مستوى معنوية (0.016)، وهي نتيجة منطقية بسبب مستحقات القياس في المعيار الجديد.
- ٤- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتطلبات قياس عقود التأمين في ضوء IFRS 17 على مدى ملائمة مؤشرات الأداء المالي بشركات التأمين المصرية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.645) ومعامل الانحدار (0.971) ومستوى المعنوية (0.000).

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات المحاسبية المتعلقة بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على سوق التأمين المصري للكشف عن تأثير المعيار على المؤشرات المالية بشكل تطبيقي وانعكاسها على استقرار سوق التأمين المصري، بالإضافة الى المقارنة بين شركات القطاع العام والقطاع الخاص من حيث تأثير تطبيق المعيار.
٢. ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد برامج تدريبية لتأهيل معدي التقارير المالية بشركات التأمين والمراقبين الماليين لتطبيق معيار IFRS17 بسوق التأمين المصري.
٣. وضع جدول زمني لشركات التأمين لتطبيق المعيار بشكل اختياري وموازي للإطار المحاسبي الحالي حتى الانتقال الكامل للمعيار في ٢٠٢٣ والاستفادة من فترة التطبيق الاختياري للتغلب على مشكلات التطبيق الاولي للمعيار.
٤. ضرورة قيام شركات التأمين بإعداد البنية التحتية اللازمة لتطبيق المعيار من موارد بشرية ونظم محاسبية واكتوارية بالإضافة الى تطوير مؤشرات مالية لتقييم الاداء تتلاءم مع معطيات معيار IFRS17 بخلاف المؤشرات الحالية والتي تستخدم في معظم الشركات لتقييم الأداء المالي.
٥. ضرورة إدراج معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 ضمن المحتوى المحاسبي بكلية التجارة بالجامعات المصرية حتى يتم الربط بين الدراسة الأكاديمية والممارسة العملية بهدف مواكبة المستجدات في بيئة الأعمال وإمداد سوق العمل بخريجين متميزين.

المراجع

مراجع عربية:

✓ الدوريات:

١. إبراهيم، نبيل عبد الرؤف، "دراسة تحليلية للمحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار المحاسبة الدولي IFRS17 بالتطبيق على شركات التأمين المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الثاني، ٢٠١٨.
٢. جلول، عطية محمد، "نموذج كمي مقترح لتقييم الأداء المالي المباشر لشركات التأمين بالتطبيق على تأمين الممتلكات والمسئولية في سوق التأمين المصرية، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٣٥، عدد ١، ٢٠١٥.
٣. حجاج، فتيحة؛ بوخاري، عبد الحميد، "تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي: دراسة حالة مؤسسة قنوعية واخوانه - بمدينة تقرت - خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٣"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ٢٠١٤، ص ٣-٦.
٤. الخولي، أسامة عبدالمنعم؛ الجندي، خالد محمد، "دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية بشركات التأمين المصرية: دراسة تطبيقية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد السابع، العدد الحادي عشر، الجزء الأول، ٢٠٢١، ص ١٦٣ - ١٧١.
٥. السرحان، عبدالاله عبد الله؛ الرقيبات، غازي عبد المجيد، "تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر: دراسة على شركات التأمين الأردنية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧"، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والاعمال، جامعة آل البيت، ٢٠١٩، ص ٦.
٦. شحاتة، محمد موسى، "دور تطبيق معيار عقود التأمين IFRS 17 في تفعيل العلاقة بين الملاءة المالية وربحية استثمارات شركات التأمين المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الثالث، المجلد الثالث، ٢٠١٩، ص ٨٠.
٧. شيخي، بلال، "أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية II ومعيار IFRS4 المرحلة II على المحاسبة في شركات التأمين"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية والإدارية، ٢٠١٧.
٨. الطراونة، أنس مصلح؛ اللايذ، على عبد الغني، "العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٥، ص ٦٨-٧١.
٩. العامري، محمد علي؛ الجامحي، رعد حميد، "أثر كفاية رأس مال شركة التأمين في ربحيتها - دراسة تطبيقية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الحادي عشر، العدد ٣٤، ٢٠١٦.
١٠. عبد الحلیم، صفوان قصي؛ جارالله، حسين حوشان، "مدى ملائمة تطبيق مبدأ الاعتراف بالإيراد لعقود التأمين المحلية في إطار معيار الإبلاغ المالي الدولي (٤)"، مجلة جامعة ذي قار، المجلد ١١، العدد ١، ٢٠١٦.
١١. عبد الحميد، عبد الحميد أبو زيد، "نموذج مقترح لقياس أثر الربحية على القيمة السوقية لأسهم شركات التأمين: بالتطبيق على قطاع تأمينات الممتلكات والمسئولية بالسوق المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مجلد ٣١، عدد ٢، ٢٠١٧.
١٢. عبد المنعم، تامر سعيد محمد، "أثر معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 على جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة الفكر المحاسبية، العدد الثاني، الجزء الأول، السنة التاسعة عشر، ٢٠١٥.
١٣. غالي، أشرف أحمد محمد؛ الفار، محمد محمد سليمان، "تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين IFRS17 على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دليل ميداني من البيئة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٢، عدد ٢، ٢٠١٨.
١٤. فرحان؛ أحمد محمد & محمود؛ محمد أحمد، "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحميل التمايز"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الرابع والخمسون، ٢٠١٧.

١٥. قوارح، فاطمة؛ شعوبي، محمود فوزي، "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ٢٠١٤، ص ٧-١٢.
١٦. الكبيجي، رهام فتحى راشد، "أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لعقود التأمين على القوائم المالية والمخاطر في شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان"، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٨، ص ١١.
١٧. النجار، سامح محمد، "دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية-دراسة اختبارية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١، ٢٠١٩، ص ٤.
- ✓ أخرى:
١٨. التقرير السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٨.
١٩. الهيئة العامة للرقابة المالية، "الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط التأمين خلال العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧"، ٢٠١٧، ص ٢٠١٧.
٢٠. سلامة، ياسر، إصدار محاسبي تفاعلي: مرجحاً IFRS 17، ٢٠١٧.
٢١. الاتحاد المصري للتأمين، "تقييم الأداء المالي للشركات العاملة بقطاع التأمين"، العدد الأسبوعي رقم ١٢٧، https://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDetailID=1435

مراجع أجنبية:

✓ Thesis:

1. Mignolet, Félix A, "study on the expected impact of IFRS 17 on the transparency of financial statements of insurance companies", HEC-Ecole de gestion de l'ULg, degree of Master, 2017.

✓ Periodicals:

2. Akotey, Joseph Oscar ; Sackey, Frank G., " The financial performance of life insurance companies in Ghana", *The Journal of Risk Finance* ,Vol. 14 No. 3, 2013.
3. Alexandru V. Asimit; Alexandru M. Badescu b; Steven Habermana; Eun-Seok Kimc, " Efficient risk allocation within a non-life insurance group under Solvency II Regime", *Insurance: Mathematics and Economics*, 66, 2016.
4. Bashir, M., et.al, "analyzing and evaluation of financial performance for insurance companies study case trust insurance company", AL-Azhar University -Gaza, Business Faculty, 2015.
5. Boonen, Tim J., "Solvency II solvency capital requirement for life insurance companies based on expected shortfall", *Eur. Actuar. Journal.* , 2017.
6. Daniel A. Rabinowitz, "Capital requirements for insurance: What they are, why they matter", *insurance marketing & communications association*, October 20, 2017.
7. David Saunders, Mary Hardy, Ishmael Sharara, "A Comparative Analysis of U.S., Canadian and Solvency II Capital Adequacy Requirements in Life Insurance", *Society of Actuaries*, 2010.

8. Deyganto, Kanbiro Orkaido; Alemu, Ayneshet Agegnew, " Factors Affecting Financial Performance of Insurance Companies Operating in Hawassa City Administration, Ethiopia", **Universal Journal of Accounting and Finance**, 7(1), 2019. <http://www.hrpub.org>.
9. Ignacio Morenoa, Francisco J. Vázquezb, Richard Wattc, "Rationality and honesty of consumers in insurance decisions", **Journal of Economics and Business**, 89, 2017.
10. Johanna Eckert; Nadine Gatzert , " Risk- and value-based management for non-life insurers under solvency constraints", **European Journal of Operational Research**, 266, 2018.
11. Mezőfi. Balázs, Andras Niedermayer, Daniel Niedermayer, Balázs Márton Süli, " Solvency II reporting: How to interpret funds' aggregate solvency capital requirement figures", **Insurance: Mathematics and Economics**, 76, 2017.
12. Njegomir, J. ;Rihter, V.; " The Role and Importance of Insurance of Business and Supply Chain Interruptions", **Management**, 2016.
13. Qing L. Burke, "Why haven't U.S. GAAP and IFRS on insurance contracts converged? Evidence from an unsuccessful joint project", **Journal of Contemporary Accounting and Economics**, 15, 2019.
14. Rashmi Malhotra, D. K. Malhotra and Akash Dania, "Evaluating The Health Of Life and Health Insurance Companies", **Applications of Management Science**, Volume 18, 93-108, 2017.
15. Shahid, Zubair Ali; Jahanzeb, Agha;, Iqbal, Athar; Nabi, Agha Amad, "The Performance Evaluation of Life Insurance Companies of Pakistan", **Education and Information Management**, Volume XI Number 03, 2017.
16. Toluwase Esther Moyin ; Oyewo Babajide Michael, " Performance Measurement Systems in the Financial Service Industry: A Comparative Analysis of Nigerian and United Kingdom Banks", **Journal of Finance and Investment Analysis**, vol. 3, no.1, 2014.
17. W. Jean Kwon ; Leigh Wolfrom, "Analytical tools for the insurance market and macro-prudential surveillance", **OECD Journal: Financial Market Trends Volume**, 2016.
18. Wüthrich ,M.V., Verrall b, R.J. , " On the lifetime and one-year views of reserve risk, with application to IFRS 17 and Solvency II risk margins", **Insurance: Mathematics and Economics**, 85, 2019.
19. Zainudin, Rozaimah, Nurul Shahnaz Ahmad Mahdzan and Ee Shan Leong, "Firm-specific internal determinants of profitability performance: an exploratory study of selected life insurance firms in Asia", **Journal of Asia Business Studies**, Vol. 12, No. 4, 2018.
- ✓ **Other:**
20. Deloitte, "2021 countdown underway - Insurers prepare for IFRS 17 implementation", 2018.

21. E&Y, "Impacts of IFRS17 insurance contracts accounting standard-considerations for data, systems and processes", 2018.
22. EFRAG, "IFRS 17 Insurance Contracts Potential impact on the insurance market" EFRAG Board meeting, 2018.
23. EIOPA, "EIOPA's analysis of IFRS 17 Insurance Contracts", 2018, www.eiopa.europa.eu.
24. KPMG International, "Can you see clearly now? Analysts' views on IFRS 17 and the insurance reporting landscape", 2018, kpmg.com/insurancechange.
25. Kai, B., et.al, "Performance measurement in banks and insurance companies", Term paper, Aalto University, Accounting for Management Control, 2017.
26. IFRS 17, 2018, <https://ifrs17explained.com/2018/10/24/why-does-ifrs-17-replace-ifrs-4/>
27. APR, "IFRS 17 – IFRS 4: The Limitation Game", 2018, P.1. <https://aprllp.com/ifrs-17-ifrs-4-the-limitation-game/>
28. PRICE WATERHOUSE COOPERS-PWC, "Ready or not, here it comes?", 2014,. www.PWC.co.za.
29. KPMG, "Insurance contracts: first impression", 2020.
30. Global Public Policy Committee, "Implementation of IFRS 17 Insurance contracts", 2020.<https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/global/Documents/Financial>
31. Neri, Massimiliano, "Level of Aggregation in IFRS 17" , Moody's Analytics, 2018, <https://www.moodyanalytics.com/articles/2018/level-of-aggregation-in-ifrs17>
32. KPMG, "IFRS 4 insurance contracts Phase II, Reporting for action", 2015.
33. Sharma, A., et.al, " Analysing the determinants of financial performance for UK insurance companies using financial strength ratings information", Economic Change and Restructuring, 2020.
34. Koc, Idil Ozlem, "Determining Factors in Financial Performance of Publicly Traded Insurance Companies at Istanbul Stock Exchange" , International Journal of Business and Social Science, Vol. 7, No. 11; November 2016.
35. WANGUI, KINYANJUI PAULINE, " ANALYSIS OF KEY FINANCIAL RATIOS ON PERFORMANCE OF GENERAL INSURANCE BUSINESS IN KENYA" , , SCHOOL OF BUSINESS, GRETSA UNIVERSITY, 2020.
36. Toluwase Esther Moyin & Oyewo Babajide Michael, "Performance Measurement Systems in the Financial Service Industry: A Comparative Analysis of Nigerian and United Kingdom Banks," Journal of Finance and Investment Analysis, SCIENPRESS Ltd, vol. 3(1), 2014.
37. Sharma, Abhijit ; Jadi, Diara Md; Ward, Damian, " Analyzing the determinants of financial performance for UK insurance companies using financial strength ratings information", Economic Change and Restructuring, 2020. <https://doi.org/10.1007/s10644-019-09260-w>

38. Bashir, Mohammed .K; ayyad, khaled .W; Abu Jumaiza, AbedAlla .R," analyzing and evaluation of financial performance for insurance companies - study case trust insurance company" AL AL-AZHAR UNIVERSITY – GAZA, BUSINESS FACULTY, 2015.
39. BURCA, Ana-Maria; Batrinca, Ghiorghe I., Op.Cit, 2014.
40. Beijering, Lennard, "Liquidity Risk Management for Insurers", Zanders, 2020, <https://zanders.eu/en/latest-insights/liquidity-risk-management-for-insurers/>
41. Fitch Ratings, " IFRS 17: Impact on Fitch's Capital and Leverage Analysis", SPECIAL REPORT, 2021. <https://www.fitchratings.com/research/insurance/ifrs-17-impact-on-fitchs-capital-leverage-analysis-11-05-2021>
42. Aon, " The Impact of IFRS 17 on Key Performance Indicators", 2020. http://thoughtleadership.aon.com/Documents/20200218_ifrs_17_kpis.pdf
43. Widing, Bjorn; Jansen, Jimmy, "Valuation practices of IFRS 17", Degree project in mathematics, KTH Royal institute of technology, 2018.